

# الانصاف والترجيح

لِلْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ

لِلْمَعْرِفَةِ الْفَقِيهِ الْمَوْفِقِ الْكَبِيرِ

رَبِّي الرَّفِيعُ عَمَّا لَا يَرَى وَيُوسُفُ بْنُ قُزَيْبٍ

ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ كَسْبُ ابْنِ الْخُزَيْمِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٥٤ هـ

توجنا الكتاب بكلمة علمية نفيسة عن الكتاب ومؤلفه

وتعليق مفيد بقلم

مولانا العلامة المحدث الكبير

صاحب الفضيلة الشيخ

مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْحَسَنِ الْكُوَيْتِيُّ

وكيل الهيئة الإسلامية في الخلافة العثمانية

الطبعة الأولى ١٣٥٢هـ

وقف على طبعه وراجع أصله

السيد عمر الخطار الحسني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

الطبعة الثانية

المزينة من التحقيق والضبط والتقديم

ربيع الأول ١٤٢٨هـ - آذار ٢٠٠٧م

أشرف على تصحيحها وشرحها وتخريج حديثها

وبسط مسائلها الفقهية على المذاهب الأربعة

هيئة التحقيق بدار الوعي العربي

مكتبة ابن عبد البر لإحياء التراث العلمي العربي

ولله الحمد والفضل والمنة.

♦ تعليقات الشيخ محمد زاهد الكوثري على الطبعة الأولى وضعت في

آخرها علامة بين قوسين (الكوثري)، أما غير ذلك فمن إضافات هذه الطبعة

الجديدة والله الحمد والمنة.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كَلِمَةٌ عَنِ الْمُفَاضَلَةِ بَيْنِ الْأَئِمَّةِ

### وَكِتَابُ «الْإِنْتِصَارِ» لِسَبْطِ بْنِ الْجُوزِيِّ

جَرَتْ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ بِأَدَلَّةِ الْأَحْكَامِ - كَمَا يَجِبُ - يَتَّبِعُ عِلْمَهُ، وَأَمَّا مَنْ دُونَهُ فَلَهُ أَيْضاً مِنَ الْجِتْهَادِ نَصِيبٌ حَيْثُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِتِّعَادُ عَنِ التَّشْهِي بِأَنْ يَسْعَى جُتْهَدُهُ فِي مَعْرِفَةٍ مِنْ هُوَ الْأَعْلَمُ الْأَوْرَعُ لِتَتَابَعِهِ فِي الْفُتْيَا فُتْبِرَا ذِمَّتِهِ أَصَابَ مَفْتِيهِ أَمْ أَخْطَا، وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَتَرْجَّحَ عِنْدَ هَذَا مِنْ لَمْ يَتَرْجَّحْ عِنْدَ ذَلِكَ، وَالْقَصْدُ بِذَلِكَ الْجِتْهَدِ فِي التَّرْجِيحِ لَا إِصَابَةَ كِبْدِ الْحَقِيقَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَكَفَى أَنْ يَتَابَعَ مَنْ بَانَ تَرْجُّحُهُ عِنْدَهُ بِدُونِ هَوَى.

وَلِذَا أَلْفَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذَاهِبِ كُتِبَا فِي بَيَانِ وَجْهِ تَرْجِيحِ كُلِّ مِنْهُمْ إِمَامَاً خَاصَاً مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَبَوِّعِينَ؛ أئِمَّةِ الْهُدَى رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، كَمَا فَعَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَهْدِي الْجَرْجَانِي، وَأَبُو مَنْصُورِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِي، وَأَبُو حَامِدِ الطُّوسِي، وَالْقَاضِي عِيَاضُ، وَالْفَخْرُ الرَّازِي، وَابْنُ فَرُّحُونَ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّاعِي الْأَنْدَلِسِي وَغَيْرُهُمْ.

لَكِنْ لَا يَدُلُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الرُّجْحَانِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى وَجْهِ تَرْجِيحِ كُلِّ مِنْهُمْ مُتَابَعَةُ إِمَامِهِ، وَلَا حَاجَرَ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ بَعْضُهُمْ اسْتَرْسَلَ فِيمَا لَيْسَ لَهُ كَبِيرُ شَأْنٍ فِي التَّرْجِيحِ الَّذِي مَدَارُهُ الْعِلْمُ وَالْوَرَعُ فَقَطْ، بَلْ بَلَغَ بَعْضُهُمُ التَّعَصُّبَ إِلَى حَدِّ النَّيْلِ مِنْ كُلِّ إِمَامٍ غَيْرِ إِمَامِهِ بِدُونِ مَبَرَرٍ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَرْضَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَهْلُ الدِّينِ.

وسبط ابن الجوزي سلك في «الانتصار» هذا طريقاً علمياً بحثاً غير  
مثير، ففي نشر كتابه هذا - بعد انتشار كثير من مثله في باقي المذاهب - ملء  
فراغ النظر إلى المذهب الحنفي مع ما في ذلك من استنهاض للهمم في ترديد  
مزايا الأئمة على الوجه المرضي.

♦ مؤلف الكتاب<sup>(١)</sup> : هو المحدث المؤرخ الفقيه الواعظ أبو المظفر  
جمال الدين يوسف ابن قزأغلي<sup>(٢)</sup> بن عبد الله البغدادي سبط الحافظ أبي  
الفرج بن الجوزي الحنبلي.

♦ بعض شيوخه وتلاميذه : أخذ عن ابن الجوزي، وابن كليب، وابن  
طبرزد وغيرهم، وأخذ عنه الحافظ أبو شامة المقدسي، والحافظ الشرف  
الدمياطي، وغيرهما.

وقد ترجم له : الحافظ أبو شامة المقدسي في «ذيل الروضتين»،  
والحافظ عبد القادر القرشي في «الجواهر» وأبو المحاسن في «المنهل

---

(١) ينظر ترجمته في المصادر التالية: ذيل مرآة الزمان ١/٣٩-٤٣، ذيل الروضتين لأبي شامة: ١٩٥، سير أعلام النبلاء (٢٣/٢٩٦)، ميزان الاعتدال ٤/٤٧١، العبر ٥/٢٢٠، وفيات الأعيان ٣/١٤٢، فوات الوفيات (٤/٣٥٦)، المختصر لأبي الفدا ٣/١٩٧، مرآة الجنان ٤/١٣٦، البداية والنهاية ١٣/١٩٤، ١٩٥، تاريخ علماء بغداد لابن رافع ٢٣٦-٢٣٩، لسان المزان ٦/٣٢٨، تاج التراجم ٨٣، النجوم الزاهرة ٧/٣٩، طبقات الفقهاء، لطاش كبرى زاده، صفحة ١١٤، مفتاح السعادة ١/٢٥٥، ٢٥٦، الدارس في تاريخ المدارس للنعمي ١/٤٧٨-٤٨٠، كئيب أعلام الأخيار، برقم ٤٧١، الجواهر المضية (٣/٦٣٣) الطبقات السنية، برقم ٢٧٤٨، كشف الظنون ١/١٧٢، ٢٠٥، ٤٣٧، ٤٤٨، ٥٥٨، ٥٦٩، ١٥١٩/٢، ١٥٢٠، ١٥٦٩، ١٥٩٢، ١٦٤٧، ١٧٢٣، ١٨٣٧، ١٩٨٨، شذرات الذهب ٥/٢٦٦، ٢٦٧، الفوائد البهية ٢٣٠، ٢٣١، هدية العارفين ٢/٥٥٤، إيضاح المكنون ١/٢٧٤.

(٢) أصل الكلمة «قزأغلي» بكسر القاف وسكون الزاي ثم همزة مضمومة وغين ساكنة ولام مكسورة وياء، وفي الكتاب من يحذف الألف والواو، فيكتبها بالقاف المكسورة وضم الزاي، والصواب ضم الزاي وسكون الغين المعجمة. واللفظ تركي، ترجمته «ابن البنت». وللمزيد انظر تحرير الأستاذ الزركلي، في الأعلام ٩/٣٢٤ (الحاشية).

الصافي»، وذكر: أن مَنْ بعده من المؤرخين عالماً على كتابه «مرآة الزمان». تحامل عليه الذهبي ومن هو على شاكلته تعصباً منهم حيث ترك مذهب جدّه وتحنّف، وقد دافع عنه القطب اليونيني الحنبلي وبرأه مما قالوه في ذيل «مرآة الزمان» - نعوذ بالله من تتابع الألسن - يروي عنه الحافظ عبد القادر القرشي بواسطة الشرف الدميّاطي.

❖ مؤلفاته: له مؤلفات سارت بها الركبان منها: «تفسير القرآن» في تسعة وعشرين مجلداً. ومنها: «شرح الجامع الكبير». ومنها: «منتهى السؤل في سير الرسول» ومنها: «اللوامع في أحاديث المختصر والجامع» ومنها: «إيثار الانصاف في مسائل الخلاف» ومنها «الانتصار لإمام أئمة الأمصار» في مجلدين، ومنها «الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح». هذا. ومنها: «مرآة الزمان» في أربعين مجلداً - في مكتبة طوب قبو - وغير ذلك.

كان رحمه الله فارساً في البحث مُقَرِّطَ الذِّكَا، حَسَنَ الإِلْقَاءِ، وقد أُعْطِيَ القَبُولَ من الملوك، والأمراء، والعلماء، والعامّة في الوعظ وغيره. حَضَرَ في وعظه الموفق ابن قدامة، ولم يكن مجلساً من مجالسه يخلو من جماعة يتوبون بل كان كثير من أهل الذمة يُسَلِّمون في مجالسه، والناس كانوا يبيتون في مسجد دمشق في الليلة التي يعظ في غدها انتظاراً لوعظه.

❖ وفاته: توفي بدمشق ليلة الثلاثاء ٢١ ذي الحجة سنة ٦٥٤ هـ. ودفن بجبل قاسيون رحمه الله وجعل الجنة مثواه<sup>(١)</sup>.

محمد زاهد الكوثري<sup>(٢)</sup>

(١) ودرّس مكانه ابنه: عبد العزيز بن يوسف بن قزغلي بالمدرسة العزّية التي تعرف بالميدان الكبير، ومات في سلخ شوال سنة ست وستين وستمائة، ودفن عند أبيه، وله ترجمة في الجواهر المضية (٤٤١/٢)، والدارس في تاريخ المدارس (٥٥٢/١)، والطبقات السنية برقم ١٢٦٤.

(٢) أثبت ترجمة وافية مهمة للعلامة محمد زاهد الكوثري بقلم فضيلة الشيخ العلامة محمد أبي زهرة في مستهل كتاب «كشف الستر عن فرضية الوتر» فراجعها ففيها فوائد كثيرة.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي فضَّلنا على كثيرٍ ممن خَلَقَ تَفْضِيلاً، وَمَيَّزَنَا بِالْعَقْلِ  
وَالْعِلْمِ وَكَمَّلَنَا تَكْمِيلاً، وَهَدَانَا لِلدِّينِ الْحَنِيفِيِّ وَالْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ أَوْضَحَ  
الْمَنَاهِجِ وَأَقْوَمَهَا سَبِيلاً، أَحْمَدُهُ عَلَى نِعَمِهِ السَّابِغَةِ، وَأَشْكُرُهُ عَلَى مَنِّهِ السَّابِقَةِ  
شُكْرًا كَثِيرًا لَا قَلِيلًا، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً  
تُدْخِلُ قَائِلَهَا ظِلًّا ظَلِيلًا، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْمَبْعُوثِ إِلَى  
الْكَافَّةِ هَادِيًا وَدَلِيلًا، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ بِكَرَّةٍ وَأَصِيلًا، وَبَعْدُ:

فَإِنَّهُ لَمَّا سَارَتْ الرُّكْبَانُ فِي الْبُلْدَانِ، وَأَسْمَعَتْ الْقَاصِي وَالْدَّانِ، بِإِظْهَارِ  
الْتِمَسُّكِ وَالتَّنَسُّكِ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِنْ الْمَوْلَى  
الْمَلِكِ الْعَادِلِ، وَالْعَالِمِ الْمُؤَيَّدِ الْمُظْفَرِ الْمَنْصُورِ، الْمَلِكِ الْمُعَظَّمِ، شَرَفِ الدُّنْيَا  
وَالدِّينِ، غِيَاثِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، نَاصِرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي مُوسَى عَيْسَى<sup>(١)</sup>

(١) هو السلطان عيسى بن محمد المعظم صاحب دمشق بن الملك العادل الآتية ترجمته في  
الحاشية التالية (٥٧٦ - ٦٢٤) مولده بالقاهرة، ونشأ بدمشق، وكان حنفي المذهب  
فقيهاً، حفظ القرآن، وبرع في المذهب، وعُني «بالجامع الكبير» لمحمد بن الحسن  
الشييباني، وصنَّف له شرحاً بمعاونة غيره، ولازم التاج الكندي، فأخذ عنه كتاب سيبويه،  
والحجة في القراءات، والحماسة، وسمع مسند الإمام أحمد، وله ديوان شعر، ومصنَّف  
في العروض، وقصده الفقهاء فأكرمهم، وأعطاهم، وكان يقول: اعتقادي في الأصول ما  
سطره الطحاوي، كما صنَّف «السهم المصيب في الرد على الخطيب».

وقد أبلى بلاءً حسناً وجاهد الصليبيين جهاداً عظيماً في دمياط والتي كانت من أشد  
الحملات خطراً على الأمة، وسيرته مشهورة، وله ذكرٌ في معظم الكتب التاريخية  
المستوعبة لعصره، كالكامل في التاريخ (١٢/١٩٥)، مرآة الزمان (٨/٦٤٤)، =

ابن المولى الملك العادل<sup>(١)</sup>، المجاهد المرابط، المؤيد المظفر المنصور، سيف الدنيا والدين أبي بكر محمد بن أيوب ابن شادي خليل أمير المؤمنين أعزَّ الله أنصارُهما، وضاعفَ اقتدارهما، وملَّكهما نواصي العباد، وأقاصي البلاد بمحمد وآله، جرَّأني ذلك على أن ألَفْتُ له كتاباً، وبَوَّيْتُ أبواباً وسمَّيْتُه «الانتصارُ والترجيحُ، للمذهبِ الصَّحيح».

❖ فالباب الأول : في ذكرِ ثناءِ المحدثين على أبي حنيفةَ رحمه الله، وتوثيقهم إياه، وروايتهم عنه.

❖ الباب الثاني : في وَجْهِ الصوابِ عن مثالبِ ذكرها بعض المحدثين فيه.

❖ الباب الثالث : في ذكرِ بُدَّةٍ من مناقبه.

❖ الباب الرابع : في ذكر من لقي من الصَّحابة رضي الله عنهم وروى عنه.

❖ الباب الخامس : في تفضيله على غيره.

❖ الباب السادس : في تفضيلِ مَذْهَبِهِ على مَذْهَبِ غَيْرِهِ.

---

= وفيات الأعيان (٤٩٤/٣)، ومفرج الكروب (٢٠٨/٤)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية (٦٨٢/٢) طبعة الدكتور الحلو، والنجوم الزاهرة (٢٦٧/٦)، وسير أعلام النبلاء (١٢٠/٢٢)، وغير ذلك من المصادر.

ولم يكن في بني أيوب حنفيَّ سواه، وتبعه أولاده، ومن أجله صُنِّفَ سبط ابن الجوزي هذا الكتاب أهداه له كما سيذكر بعد قليل.

(١) الملك العادل، أخو صلاح الدين وأصغر منه بعامين، (٥٣٤ - ٦١٥) السلطان الكبير، أبو الملوك، وأخو الملوك، نشأ في خدمة الملك نور الدين، ثم شهد المغازي مع أخيه، وكان ذا عقل ودهاء وشجاعة وتؤدة وخبرة بالأمور، وكان أخوه يعتمدُ عليه ويحترمه، استنابه بمصر، ثم ملَّكه حلب، ثم عوَّضه عنها بالكرك وحرَّان، وأعطى حلب لولده الظاهر، وسيرته مشهورة من تواريخ عصره.

سير أعلام النبلاء (١١٥/٢٢)، البداية والنهاية (٧٩/١٣)، وفيات الأعيان (٧٤/٥).

❖ الباب السابع : في أنَّ الأَخْذَ بِمَذْهَبِهِ أَحْوْطُ لِلإِمَامِ، وَأَدْفَعُ لِلحَرَجِ  
عن الأُمَّة.

❖ الباب الثامن : في أَخْذِهِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَمُخَالَفَةِ الْغَيْرِ  
إِيَّاهُمَا.

وبالله أستعين على ما قصدتُ، وعليه أتوكلُ، واسأله العِصْمَةَ من الزَّلَلِ  
في القَوْلِ وَالْعَمَلِ، إنه جَوَادٌ كَرِيمٌ، غَفُورٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، فنقول وبالله التوفيق:

❖ الباب الأول: في ذِكْرِ ثَنَاءِ المَحْدَثِينَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ، وَتَوْثِيقِهِمْ إِيَّاهُ  
وَرَوَايَتِهِمْ عَنْهُ:

أما روايتهم عنه وتوثيقهم له: فأخبرنا: الشيخ الصالح الثقة أبو طاهر أحمد بن  
محمد بن حمدية العكبري بمحروسة بغداد في سنة ست وثمانين وخمسمائة، قال: أنبأنا  
أبو الكرم ابن الشهرزوري، قال: أخبرنا: أبو الحسين محمد بن علي بن محمد المهدي  
بالله، قال: أخبرنا: أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس إجازةً، قال: حدثنا: أبو  
بكر محمد بن حميد بن سهل المخرمي قراءة عليه، حدثنا: أبو الحسن علي بن الحسين  
بن حيان، قال: وجدتُ في كتاب أبي بخط يده، قال أبو زكريا يحيى بن معين. روى  
عن أبي حنيفة: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ،  
وَهُشَيْمٌ، وَوَكَيْعٌ، وَعَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
المَقْرِيُّ، وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ، وَهُوَ ثِقَةٌ لَا بَأْسَ بِهِ<sup>(١)</sup>. قال أبو زكريا: وسمعت

(١) وفي تاريخ بغداد (٤١٩/١٣) روى الخطيب بسنده المتصل إلى الناقد يحيى بن معين،  
قال: كان أبو حنيفة ثقةً، لا يحدثُ إلا ما يحفظ، ولا يحدثُ بما لا يحفظ = والقائل هو  
يحيى بن معين إمام أهل الجرح والتعديل، ينظر سير أعلام النبلاء (٣٩٥/٦).

وقد حَدَّثَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ خَلْقٌ كَثِيرٌ، ذَكَرَ مِنْهُمْ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّي فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ  
(٤٢٠/٢٩ - ٤٢٢) أَكْثَرَ مِنْ مِثَّةٍ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَنَقَلَهُمْ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي سِيرِ أَعْلَامِ  
النَّبَلَاءِ (٣٩٣/٦ - ٣٩٤) وَمِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَهُشَيْمٌ،  
وَوَكَيْعٌ، وَالْقَاضِي أَبُو يَوْسُفَ.



يحيى بن سعيد<sup>(١)</sup> يقول: لا نكذبُ على الله، ربِّما استحسنَّا الشيءَ من قولِ  
أبي حنيفة فَنأخذُ به<sup>(٢)</sup>.

وأما ثناؤهم عليه، فأنبأنا أبو القاسم ذاكر بن كامل. قال: أنبأنا: أبو علي  
الحداد، قال: قال أبو نعيم الحافظ: كانَ أبو حنيفةَ ممن سَلِمَ له دِقَّةُ النَّظَرِ،  
وَعَوَظُ الفِكْرِ، وَلَطْفُ الحِيلَةِ، وَلِيَ القَضَاءَ للمنصور، والصحيح أنه امتنع  
وتوفى سنة خمسین ومائة، وكان مَوْلدهُ سنة ثمانين، وكان عُمُرُهُ سبعين سنة،  
وكان يَدْعُو إلى موالاة آل بيتِ رسولِ الله ﷺ ونصرتهم ومُتَابعتهم رضوان الله  
عليهم أجمعين<sup>(٣)</sup>.

وبه حدثنا: أبو نعيم، حدثنا: إبراهيم بن عبد الله. حدثنا: محمد بن  
إسحق الثقفي، حدثنا: الجوهري. حدثنا أبو نعيم قال: كان أبو حنيفة غَوَاصاً  
في المسائل.

وبه حدثنا: أبو إسحق إبراهيم بن عبد الله، حدثنا أبو العباس بن السراج  
قال: سمعت ابن بندار السماك يقول: سمعت النضر بن شميل يقول: سمعتُ  
ابن عون يقول: بلغني بالكوفة رجل يجيبُ في المَعْضِلَاتِ = يعني أبا حنيفة.  
وبه قال: حدثنا: أبو محمد بن حيان فيما قرأت عليه، قال حَدَّثَنَا: أبو  
العباس الجمال، قال حدثني: أحمد بن أبي سُرَيْج يقول: سمعتُ الشافعيَّ  
يقول: سألتُ مالكاَ ابن أنس: هل رأيتَ أبا حنيفة وناظرته؟ قال نعم: رأيتُ

(١) يحيى هذا هو ابن سعيد القطان، إمامُ الجرح والتعديل، وأول من صَنَّف فيه.

(٢) جاءت هذه العبارة في كتاب «قواعد في علوم الحديث» للعلامة ظفر أحمد التهانوي  
(ص: ٣١٢) تحقيق فضيلة الإمام عبد الفتاح أبي غدة هكذا: «لا نكذبُ الله، ما سمعنا  
أحسن رأياً من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله»، وكذا في الانتقاء في فضائل  
الأئمة الفقهاء لابن عبد البر (ص: ٢٠٤).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٣٤٤).

رجلاً لو نَظَرَ إلى هذه السارية وهي من الحجارة فقال إنها من ذهب لقام بحجته<sup>(١)</sup>.

قال المصنف: وقد حكى هذا الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء.

وبه حدثنا: محمد بن إبراهيم: قال حدثنا: أبو عروبة الحرّاني، قال: سمعتُ سلمة يقول: سمعتُ ابن المبارك يقول: إن كان أحدٌ ينبغي له أن يقول برأيه فأبو حنيفة ينبغي له أن يقول برأيه<sup>(٢)</sup>.

وبه قال: أخبرني القاضي محمد بن عمر وأذن في الرواية عنه، حدثني: إبراهيم بن محمد بن داود، قال حدثنا: إسحاق بن بهلول، قال: سمعت سفيان ابن عيينة يقول: ما مقلتُ عيني مثل أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.  
قال المصنف: وقد رأى سفيان: الشافعي، وأحمد.

وبه قال: حدثنا: محمد بن إبراهيم بن علي. قال: سمعت حمزة بن علي البصري يقول: سمعتُ الربيع يقول: سمعتُ الشافعي يقول: الناسُ عيالٌ على أبي حنيفة في الفقه.

قال المصنف: وقد حكى هذا أيضاً الشيخ أبو إسحاق في طبقات الفقهاء.

---

(١) ينظر «الانتقاء» ص: ٢٦٩ في قوة حجاج الإمام أبي حنيفة.

(٢) ينظر المزيد في ثناء عبد الله بن المبارك. وكان من أخص أصحاب أبي حنيفة، على أبي حنيفة في «الانتقاء» لابن عبد البر (ص: ٢٠٤ - ٢٠٦).

(٣) وفي قواعد في علوم الحديث (ص: ٣١٥) عن سفيان بن عيينة: أول من أقعدني للحديث، وفي رواية: أول من صيّرني محدثاً أبو حنيفة، قدمت الكوفة فقال أبو حنيفة: إن هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار، فاجتمعوا عليّ فحدثتهم، وكذا في الانتقاء لابن عبد البر (ص: ١٩٩).

وبه قال: حدثنا: محمد بن إبراهيم، حدثنا: نصير بن موسى بن نصر، قال حدثنا: علي بن عبد الرحمن، قال حدثنا: نصير بن موسى بن نصر، قال حدثنا: علي بن عبد الرحمن، قال حدثنا: علي بن مسلم، قال حدثنا: عبد الله بن عمر، قال: كنت عند الأعمش فسئل عن مسألة فنظر في وجه القوم ثم قال لأبي حنيفة: أجبه يا نعمان، فأجابه. فقال له: من أين قلت هذا؟ قال: من الحديث الذي حَدَّثتنا به أنت. فقال الأعمش: أنتم الأطباء ونحن الصيادلة.

وبه قال: أخبرنا: الحسن بن منصور إجازةً، وحدثني عنه محمد بن إسحاق، قال حدثنا: أحمد بن علي قال: سمعت يحيى بن معين وذكرَ أبو حنيفة عنده فقال: هو أنبل من أن يكذب.

فهذا قول الشافعي وأصحاب الحديث في أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تتبعنا ذلك واستقصيت لطال<sup>(١)</sup>، غير أن المقصود الاختصار.



(١) استقصى ابن عبد البر في «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» (٦٧) محدثاً من الحفاظ قد أثنوا على الإمام أبي حنيفة، وفيهم الفقهاء الفطنون البصراء الصلحاء، وفيهم كبار العباد العقلاء الأمناء على دين الله تعالى، وقد أضاف الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة إلى ما ذكرهم ابن عبد البر ثلاثة، وقال: «فيكون عدد المشين على أبي حنيفة (٧٠) عالماً جليلاً كلهم أو جلُّهم أئمة كبار مشهورون، ويكفي ثناء خمسة منهم، أو عشرة، لإثبات فضل أبي حنيفة وعلمه، ودينه، وورعه، وتركته، وإمامته في الدين...».

## ♦ الباب الثاني: في وجه الجواب عن مثالب ذكرها عنه بعض المحدثين

فنقول:

هذا الباب ينبنى على ثلاثة أصول :

(أحدها) : قولهم أنه كان سيئَ الحفظِ.

(والثاني) : أنه كان مرجئاً جهمياً.

(والثالث) : مخالفته لهم في بعض الأحاديث، وأخذه بالقياس.

♦ أما الأول : فقولهم أنه كان سيئَ الحفظِ فغيرُ صحيح، وإنما كان

يرى رواية الحديث<sup>(١)</sup> بالمعنى فظنوا أن ذلك إساءة في الحفظ<sup>(٢)</sup>.

(١) وكان الغالب على الفقهاء في مجالس التفقيه الإرسال والرواية بالمعنى، وهم أمناء على الاحتفاظ بالمعنى بخلاف النقلة من غيرهم (الكوثري).

(٢) جاء في قواعد في علوم الحديث للتهانوي :

قال ابن معين : سمعتُ علي بن مُسهر يقول : خرج الأعمش إلى الحج، فلما أتى القادسية دعاني وكان يعرفني بمجالسة أبي حنيفة، فقال لي : ارجع إلى المصر (أي الكوفة) وسل أبا حنيفة أن يكتب لي المناسك، فرجعت فسألته فأملى علي ثم أتيتُ بها إلى الأعمش. اهـ. علق عليه أستاذنا أبو غدة بقوله : هذا نصٌ صريح في قوة حفظ أبي حنيفة. يَبْهَتْ كُلُّ مَنْ بَهَتْه بضعف الحفظ، وهو صادر من شعبة بن الحجاج الذي عاصره وخالطه وهو من عَرَفَتْ إمامةً ودينًا وتشددًا في الرجال - مصحوباً بالقسم بالله على جودة حفظ أبي حنيفة. وقد نقله الشيخ ابن حجر المكي وهو شافعي المذهب، في كتابه «الخيرات الحسان» ص ٣٤. فَيَسْقُطُ به كل ما ادَّعاه المتعصبون والحاقدون من ضعف حفظ الإمام أبي حنيفة.

وقد صحَّ عن أبي حنيفة رضي الله عنه صحة التواتر المعنوي : ختمته القرآن الكريم في ركعتين، كما حققه العلامة عبد الحي اللكنوي في كتابه «إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة» ص ٧٦ - ٨٢. وهذا دليل على قوة حفظه. وقد أصبح ذكاؤه وحفظه مضربَ مثل في مشارق الأرض ومغاربها، قال الحافظ الذهبي في «العبر» ١ : ٢١٤ «وكان أبو حنيفة من أذكى بني آدم». فأنى يؤفكون؟

وجاء في «توجيه النظر إلى أصول الأثر» للعلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله تعالى، قوله في ٢ : ٧٥٥ :

❖ وأما الثاني : فقولهم أنه كان جهمياً مُرجئاً، فهذا إشارة إلى أنه كان يقول: بأن الإيمان قولٌ بلا عمل، وأن مُسْلِماً قد أخرج أن النبي ﷺ سئل عن الإيمان فقال عليه السلام: «الإيمان أن تُؤْمِنَ بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره» فلا يكون فيما قاله مُبتدعاً، وإنما أُخبرَ بالسنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ، والاشتقاق اللغوي. لأنَّ الإيمانَ في اللغة عبارة عن التصديق، والتصديق لا يزيد ولا ينقص.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] فنقول: المرادُ من زيادة الإيمان ههنا القوة<sup>(١)</sup> وهم يعنون بالزيادة والنقصان أن يزداد بالطاعة وينقص بالمعصية<sup>(٢)</sup>.

❖ وأما الثالث : فقولهم أنه خالف بعضَ الأحاديث وأخذَ بالقياس، فالجوابُ عنه من وجوه.

= «واعلم أن الرواية بالمعنى قد أحسنَ بضررها كثيرٌ من العلماء. وشكَّوا منها على اختلافِ علومهم، غير أن مُعْظَمَ ضَرَرِهَا كان في الحديثِ والفقه، لِعَظَمِ أَمْرِهِمَا، وقد نُسِبَ لكثيرٍ من العلماءِ الأعلامِ أقوالٌ بعيدةٌ عن السَّدَادِ جداً، اتَّخَذَهَا كثيرٌ من خصومهم ذريعةً للطعنِ فيهم، والازدراءِ بهم، ثم تبيَّنَ بعدَ البحثِ الشديدي والتَّبعِ أنهم لم يقولوا بها، وإنما نشأتْ نِسْبَتُهَا إليهم من أقوالٍ رواها الراوي عنهم بالمعنى، فقصرَ في التعبير عما قالوه، فكان من ذلك ما كان.

فينبغي لك ذي نباهة أن لا يُيَادَرَ بالاعتراضِ على المشهورين بالفضلِ والنُّبلِ، بمجردِ أن يبلغَهُ قولُ نبيٍّ السَّمْعُ عنه من أحدٍ منهم، وليتَّبَعْ في ذلك، وإلَّا كانَ جديراً بالملامة.

(١) أي البعد عن خطر الزوال، لا أن الإيمان يجمع احتمال النقيض (الكوثري).

(٢) قال الإمام الحافظ «البدر العيني» في «عقد الجمان»: «والذي قيل في أبي حنيفة أو عنه، فقير صحيح، وإنه منزّه عن ذلك، وأصحابه أُخبرُ به وأدرى بحاله، وقد جمع الإمام «أبو جعفر الطحاوي» وهو من أكابر العلماء، ومن أجلاء المحدثين كتاباً سماه «عقيدة أبي حنيفة»، وهو عقيدة أهل السنة والجماعة.

(أحدها) : أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلْوَى لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُ<sup>(١)</sup>.

(والثاني) : أَنَّ ذَلِكَ يَنْبَنِي عَلَى الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عِنْدَهُ، فَرُبَّمَا وَثَّقُوا رَاوِيًا وَكَانَ مَجْرُوحًا عِنْدَهُ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرُوهُ يَتَوَجَّهُ إِلَى بَاقِي الْأُثْمَةِ = أَعْنِي الشَّافِعِي، وَمَالِكًا، وَأَحْمَدَ. فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا وَقَدْ خَالَفَ بَعْضَ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَأَخَذَ بِالْقِيَاسِ. وَسَنَذَكُرُ ذَلِكَ فِي الْبَابِ الْآخِرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَقَدْ سَأَلْتُ مَرَّةً شَيْخَنَا الْإِمَامَ الْعَالِمَ جَمَالَ الدِّينِ شَمْسَ الْحِفَاطِ أَبَا الْفَرَجِ ابْنَ الْجَوْزِيِّ<sup>(٣)</sup>، فَقُلْتُ لَهُ: يَا سَيِّدِي لَمْ وَقَعَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ فِي أَبِي حَنِيفَةَ

(١) لَمْ يَتَرَدَّدْ «الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ» بِقَبُولِ خَبَرِ الْآحَادِ، لَا بَلْ إِنَّهُ مِنْ أَوَّلِ الْفُقَهَاءِ قَبُولًا لِأَحَادِيثِ الْآحَادِ وَاحْتِجَ بِهَا، وَفِي كِتَابِي «الْآثَارُ» لِأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْكَثِيرِ مِنَ الدَّلَائِلِ عَنْ قَبُولِ أَبِي حَنِيفَةَ بِحَدِيثِ الْآحَادِ، كَمَا بَسَطَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَصْلِ» الْأَدْلَةَ مِنَ الْآثَارِ الصَّحَاحِ فِي إِثْبَاتِ الْإِحْتِجَاجِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَلَكِنَّ الْقَضِيَّةَ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ هِيَ مَوْقِفُ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا تَعَارَضَ خَبَرُ الْآحَادِ مَعَ الْقِيَاسِ، أَيْرُدُ خَبَرَ الْآحَادِ لِمُخَالَفَتِهِ الْقِيَاسَ، وَتَعْتَبِرُ هَذِهِ الْمُخَالَفَةُ عِلَّةً فِي الْحَدِيثِ؟ أَمْ يَقْبَلُ الْحَدِيثُ، وَيُهْمَلُ الْقِيَاسُ، لِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ بِجَوَازِ النَّصِّ؟ أَمْ يَقْبَلُ الْحَدِيثُ مِنَ الرَّاويِ الْفَقِيهِ فَقَطْ، وَيُردُّهُ مِنْ غَيْرِهِ؟

وَلَعُلَمَاءُ الْحَنْفِيَّةِ فِي هَذَا آرَاءَ ذَكَرَهَا الْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ أَبُو زَهْرَةَ فِي كِتَابِهِ «أَبُو حَنِيفَةَ» (ص: ٢٨٢) وَمَا بَعْدَهَا، ابْتِدَاءً مِنَ الْفَقْرِ (١١٤).

(٢) كَتَبَ التَّهَانَوِيُّ فِصْلًا خَاصًّا فِي كِتَابِ «قَوَاعِدُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» بِعَنْوَانِ «أَبُو حَنِيفَةَ نَاقِدٌ لِلْحَدِيثِ صَاحِبُ جَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ» وَقَدْ أَشَارَ فِيهِ إِلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ طَوْلِ بَاعِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَقَبُولِ الْأَخْبَارِ، وَأَقْوَالِهِ فِي الرِّوَاةِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ لَمْ يَزَلِ الْمُحَدِّثُونَ يَنْقُلُونَهَا وَيَأْخُذُونَ بِهَا.

(٣) فِي سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٢٩٦/٢٣) فِي تَرْجُمَةِ مُصَنِّفِ هَذَا الْكِتَابِ الشَّيْخِ الْعَالِمِ يُوسُفَ بْنِ قُرْغُلِيِّ بْنِ بَنْتِ الْإِمَامِ أَبِي الْفَرَجِ بْنِ الْجَوْزِيِّ الَّذِي وَلَدَ سَنَةَ نَيْفٍ وَثَمَانِينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ (وَفَاةُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ ٥٩٧) أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ.

وَسَمِعَ فِي مَسَائِلِ الْفَقْهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قُرْغُلِيَّ قَدْ تَتَبَعَ كِتَابَ جَدِّهِ «التَّحْقِيقُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ».

رحمة الله عليه؟ فقال: لأنه أخذ بالقياس، فقلت: غيره من الأئمة قد أخذ بالقياس. فقال: ولكن هو أكثر قياساً منهم. فقلت: هلاً وقعوا في أولئك بقدر ما أخذوا من القياس؟ فانقطع.

على أن مدار الطعن كله على سقيان الثوري، وقد افترى على سقيان، وروى أنه رجع عن ذلك، وروى عنه.



### ❖ الباب الثالث: في ذكر نبذة من مناقبه:

عن أبي يوسف قال: بينما أنا أمشي مع أبي حنيفة إذ سمع الصبيان يصيحون: هذا أبو حنيفة الذي لا ينام الليل، فقال يا أبا يوسف: أما ترى ما يقول هؤلاء الصبيان فله عليّ أن لا أضع جنبي بفراشي حتى ألقى الله عز وجل<sup>(١)</sup>.

وعن زائدة قال: صليت مع أبي حنيفة في مسجده عشاء الآخرة، وخرج الناس ولم يعلم أنني في المسجد، وأردت أن أسأله عن مسألة من حيث لا يراني أحد، فقام فقرأ، وقد افتتح حتى بلغ هذه الآية ﴿فَمَنْ أَلَّهِ عَلَيْهِ تَوَقَّنَا عَذَابَ السَّمُورِ﴾ [الطور: ٢٧] فأقمت في المسجد انتظر فراغه فلم يزل يُردها حتى أذن المؤذن لصلاة الفجر<sup>(٢)</sup>.

(١) في تاريخ بغداد (٣٥٤/١٣)، وتهذيب الكمال (٤٣٥/٢٩)، عن أبي يوسف، قال: بينما أنا أمشي مع أبي حنيفة إذ سمعت رجلاً يقول لرجل: هذا أبو حنيفة لا ينام الليل، فقال أبو حنيفة: والله لا يتحدث عني بما لم أفعل، فكان يُحيي الليل صلاةً ودعاءً وتضرعاً.

(٢) وفي تاريخ بغداد (٣٥٦/١٣)، وتهذيب الكمال (٤٣٥/٢٩ - ٤٣٦) عن مسعر بن كدام، قال: دخلت ذات ليلة المسجد، فرأيت رجلاً يُصلي، فاستمليت قراءته، فقرأ سبعاً، (السبع الطوال) فقلت: يركع، ثم قرأ الثلث، ثم النصف، فلم يزل يقرأ القرآن حتى ختمه كله في ركعة، فنظرت فإذا هو أبو حنيفة.

وعن الحماني قال: حدثني أبي قال: صحبت أبا حنيفة قريباً من سنة فما رأيته نهاراً مفطراً، وليلاً إلا قائماً، ولا يدخل في جوفه لقمة من مال أحد وكان يصلي الغداة على طهر أول الليل<sup>(١)</sup> وكان يختم كل ليلة عند طلوع الفجر الأول، ويصلي ركعتين عند طلوع الفجر الثاني، وكان يقطع الليل كله بالعبادة.

وعن خارجة بن مصعب قال: ختم القرآن في ركعة أربعة من الأئمة: عثمان ابن عفان، وتميم الداري، وسعيد بن جبير، وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وعن منصور بن هاشم، قال: كنا عند عبد الله بن المبارك بالقادسية إذ جاءه رجل من أهل الكوفة فوقع في أبي حنيفة! فقال له عبد الله: ويحك أتقع في رجل يصلي خمساً وأربعين سنة خمس صلوات على وضوء واحد<sup>(٣)</sup> وكان يختم القرآن في ركعتين كل ليلة، تعلمت الفقه الذي عندي من أبي حنيفة.

وعن قيس بن الربيع قال: كان أبو حنيفة يبعث بالبضائع إلى بغداد فيشتري بها الأمتعة ويحملها إلى الكوفة، ويجمع الأرباح من سنة إلى سنة فيشتري حوائج أشياخ المتجرين، وأقواتهم، وكسوتهم وجميع حوائجهم، ثم يدفع باقي الدنانير والأرباح إليهم ثم يقول: أنفقوا في حوائجكم، ولا تحمدوا إلا الله فإنني ما أعطيتكم من مالي ولكن من فضل الله عليكم، وهذه أرباح بضائعكم فإنه هو ما يجريه الله لكم على يدي فما في رزق الله حق لغيره.

وعن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة أن أبا حنيفة - حين حذق حماد ابنه سورة الحمد - وهب للمعلم خمسمائة درهم.



(١) ويقال: إنه كان يكتفي بالقليلة (الكوثري).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/٣٥٦ - ٣٥٧)، وتهذيب الكمال (٢٩/٤٣٦).

(٣) لعله يريد أنه كان يسبغ الوضوء في صلواته كلها على وتيرة واحدة (الكوثري).



#### ♦ الباب الرابع: في ذكر من لقي من الصحابة وروى عنه:

أنبأنا أبو القاسم ذاكر بن كامل قال: أنبأنا: أبو علي الحداد، قال: قال أبو نعيم: ذكر من رأى أبو حنيفة رحمه الله من الصحابة وروى عنهم: أنس<sup>(١)</sup> بن مالك، وعبد الله ابن الحارث الزبيدي، ويقال عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي، واختلفوا في وفاة أنس بن مالك فقيل أنه مات سنة تسعين، وقيل سنة ثلاث وتسعين، وقيل سنة أربع وتسعين.

قال أبو نعيم: توفي أنس بن مالك في سنة ثلاث وتسعين، وولد أبو حنيفة سنة ثمانين<sup>(٢)</sup> وكان بين مولده ووفاته أنس ثلاث عشرة سنة.

(١) وقد أقر برؤيته له كثيرون من أمثال ابن سعد، والدارقطني، وأبي نعيم وابن عبد البر كما تجد تفصيل ذلك في «تأنيب الخطيب» وبعد ثبوت رؤيته هكذا لا يبقى وجه معقول لنفي سماعه منه مع كون سنه أكبر من أقل سن التحمل بكثير عند وفاة أنس رضي الله عنه على الروايات كلها مع الرغبات المعروفة في السماع من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك العهد، بل لجماعة من قدماء أهل العلم أجزاء ألفوها في مرويات أبي حنيفة عنهم كجزء أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي، وجزء أبي الحسين علي بن أحمد بن عيسى، وجزء أبي معشر عبد الكريم الطبري المقرئ، وجزء أبي بكر عبد الرحمن بن محمد بن أحمد السرخسي، والثلاثة الأول من مرويات ابن حجر في «المعجم المفهرس» كما أنها من مرويات ابن طولون في «الفهرست الأوسط» والأخير من مرويات سبط ابن الجوزي كما ترى هنا وتخرج متونها في «الدر المنظم» للعلامة نوح القونوي (الكوثري).

(٢) وهذه إحدى الروايات الثلاث وبها أخذ الجمهور والثانية أن ميلاده سنة سبعين كما في كتاب «الضعفاء والمتروكين» لابن حبان و«روضة القضاة» لأبي القاسم السمعاني و«كتاب الأنساب» للسمعاني في مادة الخزاز من النسخة المطبوعة، والثالثة أن ميلاده سنة ٦١ هـ وهي رواية ذواد بن علبه، ووجه أخذ الجمهور بالرواية الأولى الاحتياط بالتعويل على الأحداث في الموالي، والأقدم في الوفيات إلا أن هذا إذا لم يكن هناك ما يؤيد غير ذلك وهنا وجوه تؤيد الرواية الثانية كما تجد بسطها في «تأنيب الخطيب» فتسع دائرة معاصرتة للصحابة رضي الله عنهم ورؤيته لهم وروايته عنهم (الكوثري).

قال أبو نعيم: وروى عن أبي حنيفة من التابعين: الأحوص بن حكيم.

وبه حدثنا أبو نعيم، حدثنا أبو الحسين محمد بن محمد بن أحمد المؤذن، حدثنا: إبراهيم بن محمد بن عمرو، حدثنا: أحمد<sup>(١)</sup> بن الصلت ابن المغلس. حدثنا: بشر بن الوليد. قال حدثنا: يعقوب بن إبراهيم، عن أبي حنيفة قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «طلب العلم فريضة على كل مسلم».

وأما روايته عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي - له صحبة سكن مصر ولقيه بمكة أبو حنيفة وسمع منه وهو ابن ست عشرة سنة - فقد قال أبو نعيم حدثنا: محمد بن عمر بن سلم البغدادي، وكتبت عنه غير حديث وكان فيما قرئ عليه وأذن لي في الرواية عنه، وحدثني عنه بهذا الحديث خاصة أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر، ومحمد بن إبراهيم بن علي قالوا: حدثنا: محمد بن عمر بن سلم، حدثني عبد الله بن جعفر الرازي أبو علي من كتاب أبيه عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف قال: سمعت أبا حنيفة يقول: حججت مع أبي سنة ست وتسعين ولي ست عشرة سنة، فإذا أنا بشيخ قد اجتمع الناس عليه فقلت لأبي يا أبي مَنْ هذا الشيخ؟ فقال: هذا رجل قد صحب محمداً ﷺ يقال له عبد الله<sup>(٢)</sup> ابن الحارث بن جزء الزبيدي، فقلت:

(١) انفرد برواية هذا الحديث ومع ذلك ذكره الجمال بن عبد الهادي في الأربعين المختارة (الكوثري).

(٢) لا عجب إذا اختلفوا في وفاته من ٨٦هـ إلى ٩٩هـ كما في «شرح المسند» لعلي القاري بعد اختلافهم في وفاة مثل أبي ابن كعب رضي الله عنه من ١٨هـ إلى ٣٢هـ وطعن الذهبي في أحمد بن الصلت الحماني حيث عده انفرد برواية هذا الحديث غير وارد لأن عبد الله بن جعفر تابعه كما في جامع بيان العلم (١ - ٤٥) لابن عبد البر، وفيه أن في جملة من رآهم أبو حنيفة من الصحابة: أنس بن مالك، وعبد الله بن الحارث رضي الله عنهما بل ساق المصنف الحديث بالطريقين وبطريق أحمد بن محمد بن سماعة، على =

فأي شيء عنده؟ فقال: أحاديث سمعها من النبي ﷺ، فقلت له: قدمني إليه حتى أسمع منه، فتقدم بين يدي فجعل يفرج الناس حتى دنا منه فسمعتة يقول: قال رسول الله ﷺ: «من تَفَقَّهَ في دين الله كَفَاهُ الله عز وجل هَمَّهُ، وَرَزَقَهُ من حيثُ لا يَحْتَسِبُ».

قال أبو نعيم: هذا لا يعرف له تخريج إلا من هذا الوجه عن ابن الحارث بن جزء، وهو ما تفرد به محمد بن سماعة، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، وقد روى عن النبي ﷺ من طريق آخر مما يجانس هذا المتن وهو أيضاً غريب، وهو: ما حدثناه: أبو الحسين محمد بن علي بن حبيش المقرئ ببغداد، قال: حدثنا: محمد بن القاسم بن هاشم. حدثنا: أبي، حدثنا: يونس ابن عطاء بن سفيان الثوري، عن أبيه، عن جده، عن زياد بن الحارث الصدائي، قال: قال رسول الله ﷺ: «من طلب العلم تكفل الله برزقه».

قال أبو نعيم: هذا الحديث من مفاريد يونس، عن الثوري، لا أعرف له راوياً غيره.

قال المصنف: وأخبرني بالحديث الأول الشيخ الإمام العالم أبو الغنائم بن شيرويه ابن شهر دار بن شيرويه بهمدان في رجب سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة، قال: أخبرنا والدي شهر دار بن شيرويه، قال: أنبأنا: الشيخان الإمامان الحافظان أبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن مندة، وإبراهيم بن الفضل البآر الأصبهانيان بقراءتي على كل واحد منهما في المحرم سنة اثنتين وخمسمائة بهمدان رحمهما الله تعالى، قالوا: أنبأنا: القاضي أبو سعيد عبد الملك بن عبد الرحمن ابن محمد السرخسي قال: أنبأني أبي عبد الرحمن<sup>(١)</sup> بن محمد بن أحمد السرخسي بالبصرة وهو المخرج لهذه الأحاديث قراءة

---

= أن الحماني كم روى عنه الدارقطني في سننه ساكتاً عليه، بل فر الرواة عنه كثرة، بل هذا الحديث مما أخرجه الجمال بن عبد الهادي في «الأربعين المختارة» وبَسَطُ الكلام في الحماني في «تأنيب الخطيب». (الكوثري)

(١) وهو من ثقات أهل العلم وقد ترجم له عبد القادر القرشي. (الكوثري)

عليه فأقرَّ به، قال: أنبأنا أبو أحمد محمد بن عبد الله ربيب الوزير أبي العباس الأسفرايني إملاء بمدينة السلام في ذي القعدة سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة قال: أنبأنا: أبو علي منصور بن عبد الله بن خالد بن أحمد الذهلي، أنبأنا: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عمرو بن عبد الرحمن المروزي. حدثنا: أبو العباس أحمد بن الصلت بن المغلس الحماني. حدثنا: بشر بن الوليد القاضي. حدثنا: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي. قال: حدثنا: أبو حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم».

وبه قال: حدثنا: محمد بن عبد الله أنبأنا: أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق اليماني الدمشقي. حدثنا: أبو الحسن بن بابويه الأسواري بشيراز حدثنا: جعفر بن محمد بن الحسن الأصبهاني. حدثنا: يونس بن حبيب. حدثنا أبو داود الطيالسي عن أبي حنيفة رحمه الله قال: ولدت سنة ثمانين، وقدم عبد الله<sup>(١)</sup> بن أنيس رضي الله عنه الكوفة سنة أربع وتسعين ورأيت وسمعت منه وأنا ابن أربع عشرة سنة سمعته يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حبك الشيء يعمي ويصم».

وبه قال: أنبأنا: محمد بن عبد الله. أخبرنا: أبو زفر عبد العزيز بن الحسن الطبري بآمل حدثنا: أبو بكر مكرم بن أحمد بن مكرم البغدادي حدثنا: أحمد<sup>(٢)</sup> بن محمد بن سماعة. حدثنا: بشر بن الوليد القاضي، حدثنا: أبو يوسف القاضي:

حدثنا: أبو حنيفة رحمه الله قال: ولدت سنة ثمانين وحججت مع أبي سنة ست وتسعين وأنا ابن ست عشرة سنة فلما دخلت المسجد الحرام رأيت حلقة عظيمة فقلت لأبي حلقة من هذه؟ فقال: حلقة عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي صاحب رسول الله ﷺ فتقدمت وسمعته يقول: «من تفقه في دين الله كفاه الله همه، ورزقه من حيث لا يحتسب».

(١) قال السيوطي لعله غير الجهني. (الكوثري).

(٢) وقع في الأصل محمد بن أحمد وهو مقلوب والصواب أحمد بن محمد. (الكوثري)

وبه قال: أنبأنا: محمد بن عبد الله. حدثنا: أبو علي الحسن بن علي الدمشقي.  
حدثنا: أبو الحسن علي بن غياث القاضي البغدادي. حدثنا: محمد بن موسى. حدثنا:  
محمد بن عياش الجلودي عن التمام يحيى بن القاسم.

عن أبي حنيفة رحمه الله عن جابر<sup>(١)</sup> بن عبد الله رضي الله عنه قال: جاء  
رجل من الأنصار إلى رسول الله ﷺ فقال له: يا رسول الله ما رزقت ولداً قط  
ولا ولد لي. قال: «أين أنت من كثرة الاستغفار، وكثرة الصدقة ترزق بها  
الولد». قال: فكان الرجل يُكثِرُ الصدقة ويكثر الاستغفار، قال جابر: فولد له  
تسعة من الذكور.

وبه قال: حدثنا: محمد بن عبد الله. حدثنا: أبو علي الحسن بن علي الدمشقي.  
حدثنا: أبو الحسن علي بن غياث القاضي. حدثنا: محمد بن موسى. حدثنا: محمد بن  
عياش الجلودي عن التمام يحيى بن القاسم.

عن أبي حنيفة رحمه الله قال: سمعت عبد الله ابن أبي أوفى<sup>(٢)</sup> يقول:  
سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من بنى مسجداً ولو كمفحص قطاة بنى الله له  
بيتاً في الجنة».

وبه: أنبأنا: محمد بن عبد الله، أنبأنا: أبو علي الحسن بن علي الدمشقي. حدثنا:  
أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسن الحنفي إملاء بالكوفة. حدثنا: طلحة بن سفيان،  
عن هناد بن السري، عن أبي سعيد.

عن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> عن وائلة بن الأسقع يقول: سمعت رسول الله ﷺ  
يقول: «لا تظهر شماتة أخيك فيعافيه الله ويبتليك».

وبه قال: حدثنا: محمد بن عبد الله قال: أنبأنا: أبو علي الحسن بن علي الدمشقي

---

(١) أرسله أبو حنيفة عن جابر إرسالاً كما ترى ولم يقل «سمعت» لأنه لم يدركه. (الكوثري)

(٢) أقل سن التحمل خمس سنوات عند المحدثين وكانت سن أبي حنيفة فوق ذلك على  
الأقوال كلها حينما مات ابن أبي أوفى بالكوفة. (الكوثري).

(٣) أرسله عن وائلة ولم يلقه. (الكوثري).

حدثنا: أبو محمد عبد الله بن نمير الرازي. حدثنا: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي.  
حدثنا: عباس بن محمد الدوري.

حدثنا يحيى<sup>(١)</sup> بن معين: أن أبا حنيفة صاحب الرأي سمع عائشة بنت  
عجود تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أكثر جند الله في الأرض الجراد  
لا آكله ولا أحرمه».



### ❖ الباب الخامس: في تفضيله على غيره:

الدليل على ذلك الكتاب، والسنة، والمعقول.

\* أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠] وقوله  
تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠-١١] وقوله تعالى: ﴿لَا  
يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلًا﴾ [الحديد: ١٠] فهذه الآيات تدلُّ على  
أنَّ السَّابِقَ له مزية على من لا سَبَقَ له.

\* وأما السُّنَّةُ فقوله ﷺ: «خَيْرُ الْقُرُونِ الْقُرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ  
يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»<sup>(٢)</sup>، فأبو حنيفة رحمه الله إن لم يكن من الْقُرْنِ

---

(١) لم يدرك يحيى بن معين أبا حنيفة وإنما أرسل عنه إرسالاً. (الكوثري).

(٢) عن النعمان بن بشير، أخرجه أحمد (٢٦٧/٤)، والبزار. كشف الأستار (٢٧٦٧)،  
والطحاوي في مشكل الآثار (١٧٧/٣)، وصححه ابن حبان (١٥ / حديث ٦٧٢٧)،  
وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧/١٠): رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير  
والأوسط، وفي طرقهم: عاصم بن بهدلة وهو حسن الحديث، وبقية رجال أحمد رجال  
الصحيح.

وعن عمران بن حصين أخرجه مسلم في: ٢١٥ - (٢٥٣٥) في فضائل الصحابة، باب  
فضل الصحابة، ثم الذين يلونهم، والبخاري ح (٣٦٥٠) باب فضائل أصحاب النبي ﷺ.

الثاني على رأي بعضهم فهو من القرن الثالث بلا خلاف، وهذا حديث صحيح متفق عليه، فإن قيل قد ورد في مسلم: «أمتي كالغيث لا يُدرى أوله خير أم آخره»<sup>(١)</sup>. قلنا الجواب عنه من وجهين:

(أحدهما): أن ما ذكرنا متفق عليه، وما ذكرتموه من أفراد مسلم فلا يقاوم ما ذكرنا.

(الثاني): أنا نحمل ذلك على ما بعد هذه القرون توفيقاً بين الأخبار إذ لا يجوز أن يكون أحدهما ناسخاً للآخر لأنهما خبران والنسخ لا يرد على الأخبار. وقوله عليه السلام: «طوبى لمن رآني، أو رأى من رآني، أو رأى من رأى من رآني»<sup>(٢)</sup>.

وقوله عليه السلام: «لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه»<sup>(٣)</sup>.

وكذلك تفضيل الصحابة على التابعين، والتابعين على تابعي التابعين ما كان إلا لمزية السبق.

\* وأما المعقول: فهو أن السابق أفضل من اللاحق عند العقلاء، وقد صرح الشافعي بفضل أبي حنيفة عليه حيث قال: «الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة»، يدل على ما ذكرنا قول الشاعر:

فلو قبل مَكاها بكيتُ صباةً      بسعدي شفيتُ النَّفسَ قبل التندمِ  
ولكن بكيتُ قبلي فهيجَ لي البكا      بكاهها، فقلتُ الفضلُ للمتقدمِ

(١) أخرجه مسلم في الموضع السابق.

(٢) أخرجه أحمد (٧١/٣)، وأبو يعلى (١٣٧٤) عن أبي سعيد الخدري، وإسناده حسن، وله شاهد من حديث أنس عند أحمد (١٥٥/٣)، وأبي يعلى (٣٣٩١).

(٣) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٧٣)، ومسلم في فضائل الصحابة، ح (٢٥٤١).

فإن قيل: إنَّ نبيَّنا ﷺ آخرُ الأنبياء عليهم السلام وهو خيرُهم وأفضلُهم، والقياسُ أن يكون من تقدَّمه أفضلَ منه، وقال عليه السلام: «لا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى»<sup>(١)</sup>، وفي حديث آخر: «لا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى»<sup>(٢)</sup>.

قلنا: هذا وأشباهه من الأحاديث منه ﷺ على مذهب التواضع والهضم من النفس وليس بمخالف لقوله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» لأنه لم يقل ذلك مفتخراً، ولا متطاولاً به على الخلق إنما قال ذلك ذاكراً للنعمة ومعترفاً بالمنة فيه. وأراد بالسيادة ما يكرم به في القيامة من الشفاعة إلا أنا تركنا المعقول للنصوص، وهو قوله عليه السلام: «أنا سيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرٌ»<sup>(٣)</sup>، وقوله عليه السلام: «آدَمُ وَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لَوَائِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرٌ»<sup>(٤)</sup> = وفيما نحن فيه لم يَرِدْ نصٌّ فيبقى أصلُ القياس.



- 
- (١) جزء من حديث طويل عن أبي هريرة: طرفه: استبَّ رجلٌ من المسلمين ورجلٌ من اليهود، فقال المسلم: والذي اصطفى محمداً على العالمين... أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، ح (٣٤١٦)، فتح الباري (٤٥١/٦)، ومسلم في الفضائل، ح: ١٦٧ - (٢٣٧٧)، ص (١٨٤٦/٤).
- (٢) متفق عليه، أخرجه الشيخان، انظر الحاشية السابقة.
- (٣) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة في كتاب الفضائل، ح: ٣ - (٢٢٧٨) باب تفضيل نبيِّنا ﷺ على جميع الخلائق، ص (١٧٨/٤).
- (٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/٣)، والترمذي في التفسير، ح (٣١٤٨)، وفي المناقب، ح (٣٦١٥)، وقال: حسن صحيح.



♦ الباب السادس: في تفضيل مذهبه على مذهب غيره، والدليل على ذلك من وجوه:

(أحدها): تصريحُ الشافعيُّ بقوله: «الناسُ في الفقه عيالٌ على أبي حنيفة»، وهذا اعترافٌ منه صريحٌ لا مدافعةَ فيه، وكذلك قولُ مالكٍ فيه<sup>(١)</sup>، وقد تقدم، وكذلك قولُ أبي نعيمٍ وقد تقدم أيضاً إلى غير ذلك من أقاويل العلماء.

(الوجه الثاني): من ثَبَتَ كَوْنُهُ أَفْضَلَ من غيره ثَبَتَ أَنَّ مَذْهَبَهُ أَفْضَلُ من مَذْهَبِ غَيْرِهِ لَأَنَّ اعْتِرَافَهُمْ بِفَضْلِهِ إِنَّمَا كَانَ لِفِقْهِهِ وَعِلْمِهِ.

(الوجه الثالث): ما نذكره من اضطرار الناس إلى العمل بمذهبه في الباب الذي يلي هذا الباب وهو السابع.

(الوجه الرابع): ما نذكره في الباب الثامن من أخذه بالكتاب والسنة الصحيحة ومخالفة الغير إياهما على ما يأتي إن شاء الله تعالى.



---

(١) تقدم في (ص: ١١).

## ♦ الباب السابع: في أن الأخذ بمذهبيه أحوط للإمام وأدفع للخرج عن الأمة.

أما بيان أن مذهبه أصلح للولاة فمسائل :

١- (منها) : أن الرجل إذا كان له أرض خراج<sup>(١)</sup> وعجز عن زراعتها، ولم يقدر أن يؤدي خراجها، قال أبو حنيفة: للإمام أن يؤجرها، ويأخذ الخراج من الأجرة، وإن لم يجد من يؤجره باعها وأخذ الخراج من ثمنها رضي صاحبها أم لم يرض.  
وقال غيره ليس له ذلك.

٢- ومنها : أن للإمام إذا فتح بلدة من بلاد الكفر بالقهر والغلبة وأراد أن يمن عليهم ويقرهم على أملاكهم ويضع عنهم الجزية ولا يقسمها بين الغانمين جاز له ذلك رضي الجند بذلك أو لم يرضوا.  
وقال من خالفه: ليس له ذلك إلا يرضى الغانمين أو يقسمها عليهم.

---

(١) الخراج: ما يخرج من غلة الأرض، أو ما قرر على الأرض بدل الأجرة، وعند الشافعية: الخراج: نوعان:

(الأول): أن يفتح الإمام بلدة قهراً، ويقسمها بين الغانمين، ثم يعوضهم عنها، ثم يقفها على المسلمين، ويضرب عليها خراجاً، كما فعل عمر رضي الله عنه ببلاد العراق.

(الثاني): أن يفتح الإمام بلدة صلحاً على أن الأرض للمسلمين، ويسكنها الكفار بخراج معلوم، فالأرض تكون فيئاً للمسلمين، والخراج أجرة لا يسقط بإسلامهم.

وخراج المقاسمة عند الحنفية: هو ما وضعه الإمام على أرض فتحها، ومن على أهلها بها من نصف الخارج، أو ثلثه، أو ربعه.

وخراج الوظيفة عند الحنفية: مثل الذي وظفه عمر رضي الله عنه على أرض سواد العراق لكل جريب يبلغه الماء صاعاً برّاً، أو شعير.

والجريب: قطعة متميزة من الأرض يختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم.

٣- ومنها : أن سَلَبَ المقتولِ من الكُفَّارِ لا يكون للقاتلِ إلا أن يقولَ الإمامُ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ.

وقال غيره: السلب للقاتل بغير إذن الإمام.

٤- ومنها : لو أن رجلاً جنى جنايةً فعزَّره الإمامُ فماتَ من ذلك؛ لا ضمانَ على الإمام عند أبي حنيفة. وقال غيره: يجب الضمان.

٥- ومنها : لو أن رجلاً أحيا أرضاً بغيرِ إذنِ الإمام لم يملكها. وقال غيره: يملكها ولا يحتاج إلى إذن الإمام.

٦- ومنها : لو أن عَبْدَ الرَّجُلِ زَنَى، أو شَرِبَ الخَمْرَ، أو سَرَقَ كان للإمام أن يُقِيمَ عليه الحد إذا ثَبَتَ ذلك عنده، وليس لمولاه أن يُقِيمَ عليه الحد. وقال من خالفه: لمولاه أن يقيم عليه الحد ولا يحتاج إلى إذن الإمام.

٧- ومنها : أن الأموالَ السائمة إذا أدى صاحبُها زكاتها إلى الفقير كان للإمام أن يأخذها ثانياً = وقال غيره: ليس للإمام أخذها ثانياً.

٨- ومنها : لو أن رجلاً قَتَلَ لَقِيطاً متعمداً، كان للإمام استيفاءُ القصاصِ منه. وقال غيره: ليس له ذلك.

٩- ومنها : لو أن جنازةً حضرتُ ومعهم الوليُّ والسلطان كان السلطانُ أولى. وقال غيره: الوليُّ أولى، إلى غير ذلك من المسائل.

وأما كون مذهبهُ أدفع للخرج عن الأمة فمسائل :

١- منها : «الطهارات» فإن أكثر الناس لا ينوون نية الوضوء في الطهارتين، وإنما يصحُّ هذا على مذهب أبي حنيفة، وكذلك الدخول في الحمامات، فإنها نجسةٌ عند الشافعي.

٢- ومنها : «حلُّ الشُّرْبِ من أواني الخَزَفِ والوضوءِ منها». فإنَّها عند الشافعي نجسةٌ فإنه يخالطها شيء من الرماد، وهذا أمر شائع في جميع البلاد.

وكذلك «الوقود بالسُّرْجِين»<sup>(١)</sup> للطبخ والخبز وغيره، فإنه ينجسُ  
الأطعمة عنده، وعند أبي حنيفة لا ينجس.  
وكذلك «شعر الميت، وعظمها، وقرنها» طاهر عند أبي حنيفة وعنده  
نجس مع أنه يعمل منها المناخل، والمصافي، والسكاكين إلى غير ذلك.  
وكذلك «النية» مقارنة التكبير في الإحرام عنده ولا يخفى ما فيه من  
الخرج.

وكذلك «البياعات» نحو بيع المعاطاة، وبيع الصبي وشراؤه، وبيع  
الغائب نحو بيع الجوز، والبطيخ، والرمان، والخيار، والقثاء، والفقاع وما  
أشبه ذلك فإن أحداً من المسلمين قلما ينفك عن ذلك، وكذلك «التنانير»  
فإنها تعمل بالعود وهو نجس عنده، وكذلك «الحنطة» نجسة ما لم تغسل،  
وهذا كله مما يقل الاحتراز عنه ويشق على الناس ويخرج عليهم. وقد قال الله  
تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].



◆ **الباب الثامن: في أخذه بالكتاب والسنة الصحيحة ومخالفة الغير**  
**إياهما، وهذا أيضاً مما يوجب ترجيح مذهبه أيضاً:**

### أ - أخذه بالكتاب:

- ١ - أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُكُمْ عَنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وعند غيره يجوز بشاهد ويمين.
- ٢ - وكذلك قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]

(١) السُّرْجِين: الزُّبُل، وهي لفظة أعجمية.

وغيره خالف ذلك، وقال: إذا زنى بامرأة وجاءت منه بنتٌ جازَ له أن يتزوج ابنته منها.

٣- وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] قال الشافعي: يجوز أن يأكل متروك التسمية عمداً وعندنا لا.

٤- وكذلك قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] قال الشافعي: وتغريب عام.

٥- وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] قال الشافعي: ويضمن مع القطع.

٦- وكذلك قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْسَرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠] وقال الشافعي: لا تصح صلاته بدون الفاتحة.

٧- ومنها قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] وقال الشافعي: إذا قتل المسلم ذمياً لا يقتل به. وهو مخالف لكتاب الله تعالى.

٨- وكذلك الملتجئ إلى الحرم لا يقتل عندنا لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧] وقال الشافعي: يقتل.

٩- وكذلك إعتاق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين، وكفارة الظهار يجزئ لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] من غير شرط كونها مؤمنة. وقال الشافعي: لا يجزيه إلا الرقبة المؤمنة وهو خلاف الكتاب.

١٠- وكذلك عندنا الصوم في السفر أفضل إذا كان لا يجد المشقة لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وقال الشافعي: الإفطار أفضل وهو مخالف للكتاب.

١١- وكذلك أكل لحم الخيل لا يجوزُ لقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِبَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨]. وقال الشافعي: يجوز أكل لحم الخيل وهو مخالف لكتاب الله تعالى.

❖ وأما السنة فمنها:

ب. أخذه بالسنة الصحيحة:

### كتاب الطهارة

❖ مسألة ١ : «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث» ليس في الصحيحين<sup>(١)</sup>. لنا فيهما: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه». ولفظ مسلم «ثم يغتسل منه»<sup>(٢)</sup>.

❖ مسألة ٢ : إذا تغير الماء بشيء من الطاهرات تغيراً يزيل اسم الإطلاق تجوز الطهارة به = روي أن أم هانئ كرهت أن تتوضأ بالماء الذي يبل فيه الخبز. ولنا حديث أم عطية، قالت: توفيت إحدى بنات رسول الله ﷺ فقال: «اغسلنها بسدر، واجعلن في الآخرة كافوراً». أخرجاه<sup>(٣)</sup>.

❖ مسألة ٣: يجوز للرجل أن يتوضأ بفضل وضوء المرأة إذا اغتسلت

---

(١) الحديث عن ابن عمر، أخرجه الشافعي في الأم (٤/١)، وأحمد (٢٧/٢)، والدارمي (١٨٧/١)، وابن أبي شيبة (١٤٤/١)، وأبو داود (٦٤)، والترمذي (٦٧)، والنسائي (٤٦/١)، وابن ماجه (٥١٧)، وابن حبان (١٢٤٩)، ولم يخرج البخاري ومسلم لخلاف فيه على الوليد بن كثير (أحد رواة الحديث).

أما القلّة: فهي الجرة، كما قال وكيع، وتساوي خمس قرب ما يعادل مئة كيلو، وسميت قلّة لأنها تُقل بالأيدي أو تُحمل.

(٢) متفق عليه، عن أبي هريرة، أخرجه البخاري في الوضوء، ح (٢٣٩)، فتح الباري (٣٤٦/١)، ومسلم في الطهارة ح: ٢٨٢ - (٩٦)، ص (٢٣٥/١).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري في الجنائز، ح (١٢٦٣)، فتح الباري (١٣٤/٣)، ومسلم في الجنائز، ح (٣٧ - ٩٣٩)، ص (٦٤٧/٢).

بالماء، وحُجَّةُ المخالف في ذلك أحاديثُ واهيةٌ وليسَ في الصحيحين منها شيءٌ<sup>(١)</sup>، ولنا حديثٌ ميمونةٌ قالت: أجنبْتُ أنا ورسولُ الله ﷺ فاغتسلْتُ من جَفَنَةٍ فَفَضَّلْتُ فَضْلَهُ فجاءَ رسولُ الله ﷺ ليغتسلَ منها فقلت: إني قد اغتسلْتُ منها، قال: «إِنَّ الْمَاءَ لَيْسَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ وَلَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ. فاغتسل منه»، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup>.

♦ مسألة ٤: إذا مات في الماء ما ليس له نفسٌ سائلةٌ<sup>(٣)</sup> لم يُنجسْهُ<sup>(٤)</sup>.

ليس لهم فيه شيءٌ صحيح.

لنا أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وقع الذُّبابُ في إناءٍ أحدِكُم فليغمِسْهُ كله ثم ليطرَحْهُ، فإنَّ في أحدِ جناحيه شفاءٌ وفي الآخرِ داءٌ».

(١) إن تطهر الرجل بفضل الماء من غسل المرأة جائز عند الجمهور سوى الحنابلة ولا كراهة في ذلك للأحاديث الصحيحة الواردة به، وذهب الإمام أحمد، وداود الظاهري إلى أنها إذا خلت بالماء واستعملته لا يجوز للرجل استعمال فضلها، والدليل ثلاثة أحاديث:  
١- عن الحكم بن عمرو الغفاري أن رسول الله ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة أخرجه: أحمد (٦٦/٥)، وأبو داود (٨٢)، والترمذي (٦٤)، وابن ماجه (٣٧٣) وابن حبان (١٢٦٠) وقال الترمذي: حسن، لكن اعترض عليه بقول البخاري: لا أرى حديث سواداً عن الحكم يصح.

٢- عن عبد الله بن سرجس أن رسول الله ﷺ نهى أن يغتسل الرجل بفضل المرأة، والمرأة بفضل الرجل، ولكن بشرعان جميعاً = السنن الكبرى للبيهقي (١٩٢/١ - ١٩٣) وسنن الدارقطني (٤٣/١) من طريقين أحدهما مرفوع والثاني موقوف عن ابن سرجس، من قوله، والموقوف هو الصحيح وأولى بالصواب كما قال الدارقطني.

٣- حديث حميد الحميري، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ: لا يغتسل الرجل من فضل امرأته... وهو مرسل. السنن الكبرى (١٩٠/١).

(٢) مسند أحمد (٢٣٥/١)، والنسائي (١٧٣/١)، وعبد الرزاق في المصنف (٣٩٦) وصححه، وكذا ابن حبان (١٢٤٢)، والحاكم (١٩/١) ووافقه الذهبي.

(٣) ما ليس له نفس سائلة: حيوانٌ لا دمَ له سائل كالذباب، والصرصور، والخنافس، والعقرب، أو أن يكون حيواناً مائياً كسمك، وضفدع، وتمساح، وكلب ماء.

(٤) هذا عند الجمهور، خلافاً لأحد قولي الشافعي.

انفرد به مسلم = ووجهه أنه إذا غُمِسَ يموتُ.

وخرَّج البخاريُّ من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُغَمِّسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ»<sup>(١)</sup>.

♦ مسألة ٥ : جلود الميتة تطهر بالدِّبَاغ، وقال أحمد: لا<sup>(٢)</sup>.

له أحاديث واهية<sup>(٣)</sup>.

- (١) أخرجه البخاري في كتاب الطب، ح (٥٧٨٢) باب إذا وقع الذباب في الإناء، فتح الباري (٢٥٠/١٠) وابن ماجه (٣٥٠٥)، وأبو داود (٣٨٤٤)، وأحمد (٢٢٩/٢، ٢٦٣، ٣٤٠).
- (٢) الدِّبْعُ عند الحنفية والشافعية مطهر إذا كان بما يمنع التَّن والفساد، وقال المالكية والحنابلة: لا يطهر الجلد النجس بالدِّبْع لحديث عبد الله بن عكيم الآتي في الحاشية التالية، وأنه ناسخ لما قبله من الأحاديث لأنه متأخر.
- وقال الحازمي في الناسخ والمنسوخ: وطريق الإنصاف فيه: أن يقال: إن حديث ابن عكيم ظاهر الدلالة في النسخ، لو صح، ولكنه كثير الاضطراب، لا يقاوم حديث ميمونة في الصحة. والمصير إلى حديث ابن عباس أولى لوجوه من الترجيح، ويحمل حديث ابن عكيم على منع الانتفاع به قبل الدِّبَاغ، وحيثُ يُدبغ يسمى إهاباً، وبعد الدِّبَاغ يسمى جلدًا، ولا يسمى إهاباً، وهذا معروف عند أهل اللغة، وليكود جمعاً بين الحكمين، وهذا هو الطريق في نفي التضاد.
- وانظر في هذه المسألة:

- بدائع الصنائع (٨٦/١)، فتح القدير (١٣٦/١)، الدر المختار (٢٩٨/١)، تبين الحقائق (٧٠/١)، اللباب شرح الكتاب (٢٥/١)، مراقي الفلاح (٢٧ - ٢٨)، عقود الجواهر المنيفة (٤١/١)، بداية المجتهد (٨٠/١)، مغني المحتاج (٨١/١)، نيل الأوطار (٤٤/١)، كشف القناع (٢١٨/١)، المغني (٨٣/٢)، القوانين الفقهية (٣٥/٣٤)، الاعتبار للحازمي ص (١٧٢ - ١٧٨)، الفقه الإسلامي وأدلته (١٠١/١).
- (٣) أشهرها حديث عبد الله بن عكيم، قال: «أَنَا كَتَبْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌّ، قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ: أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ».

أخرجه أبو داود في «اللباس» (٤١٢٨) باب «من روى ألا يُنتفع بإهاب الميتة»، والنسائي في «الفرع والعتيرة» (١٧٥/٧) باب «ما يدبغ جلود الميتة» واللفظ له، وابن ماجه =



لنا حديثان:

أحدهما: ما روى ابنُ عباس رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ» انفرد به مسلم<sup>(١)</sup>.

= في اللباس (١٧٢٩) باب «ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت». وابن حزم في «المحلى» (١٢١/١) من طريق النسائي، وقال الترمذي: «حديث حسن، وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم» ثم أضاف الترمذي: «كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لما ذكر فيه: قبل وفاته بشهرين، وكان يقول: كان هذا آخر أمر النبي ﷺ، ثم ترك أحمد ابن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده» وقال الزيلعي (١٢١/١) نصب الرأية: الخلاصة حديث ابن عكيم أعل بأمر ثلاثة:

(أحدها): الاضطراب في سنده كما تقدم.

(والثاني): الاضطراب في متنه، فروي قبل موته بثلاثة أيام، وروي بشهرين، وروي بأربعين يوماً.

(الثالث): الاختلاف في صحبته - أي عكيم - قال البيهقي وغيره: لا صحبة له فهو مرسل. اهـ.

وكذلك قاله ابن حجر العسقلاني في تلخيص الحبير (٥٩/٢) ثم قال: «وقد تكلم الحازمي في الناسخ والمنسوخ على هذا الحديث فشفى» اهـ.

(١) الموطأ (٤٩٨/٢)، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في «المسند» (٢٣/١)، والدارمي (٨٦/٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٦٩/١)، والطيالسي (٤٣/١)، وأحمد (٢٧٩/١ و ٢٨٠)، ومسلم في الطهارة - باب «طهارة جلود الميتة»، والدارقطني (٤٦/١)، من طرق عن زيد بن أسلم، به.

وأخرجه الدارمي (٨٦/٢ و ٢٥٦) من طريق القعقاع بن حكيم، وأبو عوانة (٢١٣/١) من طريق يحيى بن سعيد، كلاهما عن عبد الرحمن بن وعلة، به.

وأخرجه عبد الرزاق (١٩٠)، والحميدي (٤٨٦)، وابن أبي شيبة (٣٧٨/٨)، وأحمد (٢١٩/١ و ٢٧٠ و ٣٧٣)، ومسلم في الطهارة باب «طهارة جلود الميتة بالدباغ»، وأبو داود (٤١٢٣)، والترمذي (١٧٢٨)، والنسائي (١٧٣/٧)، وابن ماجه (٣٦٠٩)، والدارمي (٨٥/٢)، وأبو عوانة (٢١٢/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٦٩/١)، والبيهقي في «السنن» (١٦/١)، من طرق عن سفيان، عن زيد بن أسلم، به.

والثاني : ما روى عن ابن عباس أيضاً، قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ بشاة ميتة فقال: «ألا استمتمتُم بِجلدِها. قالوا: يا رسولَ الله إنها ميتة». قال: «إنما حَرُمَ أَكلُها» أخرجاه<sup>(١)</sup>.

♦ مسألة ٦: شَعْرُ المَيْتَةِ، وَعَظْمُهَا، وَقَرْنُهَا طَاهِرٌ، وقال الشافعيُّ نجسٌ<sup>(٢)</sup>.

له في ذلك أحاديث واهية<sup>(٣)</sup>. ولنا حديث: «إنما حَرُمَ أَكلُها»<sup>(٤)</sup>.

♦ مسألة ٧: منيُّ الأدميِّ وما يُؤْكَلُ لحمُه نجسٌ إذا كان رطباً، وإن كان يابساً يُجْزَى فيه الفرقُ، وقال أحمد والشافعي: طاهرٌ بكلِّ حالٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في الزكاة، ح (١٤٩٢) باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ، فتح الباري (٣/٣٥٥)، ومسلم في الطهارة - باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، ص (٢٧٦/١).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (١/٦٣)، الشرح الصغير (١/٤٤، ٤٩)، الشرح الكبير (١/٥٥)، مغني المحتاج (١/٧٨)، المغني (١/٥٢، ٧٢، ٧٤، ٧٩)، التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي (١/٨٨)، الفقه الإسلامي وأدلته (١/١٥٦).

(٣) واحتجَّ بحديث ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ادفنوا الأظفار، والدم، والشعر، فإنها ميتة»، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/٢٣) وفي إسناده: عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد، قال ابن عدي: له أحاديث لم يُتابع عليها، وقال أبو حاتم الرازي: أحاديثه منكرة، وليس محله الصدق عندي. الجرح والتعديل (٥/١٠٤)، الكامل في الضعفاء (٤/١٥١٧)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/٢٨٩)، الميزان (٢/٤٥٥).

(٤) وقد تقدم.

(٥) قال الحنفية والمالكية: المنى نجس يجب غسل أثره، إلا أن الحنفية قالوا: يجب غسل رطبه، فإذا جف على الثوب، أجزأ فيه الفرق.

وأطلق المالكية الحكم بنجاسة المنى ولو من مباح الأكل للاستقذار والاستحالة إلى فساد، ولأن أصله دم، ولا يلزم من العفو عن أصله العفو عنه أي لا يلزم من العفو عن يسير الدم: وهو دون الدرهم العفو عن يسير المنى، إذ ليس كل ما ثبت لأصل يثبت لفرعه.

لهما أحاديث واهية، والصحيح فيها حديثان:

(أحدهما): حديث عائشة: «كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ ثم يذهب فيصلني فيه» أخرجه مسلم غير أنه لا حجة فيه لأننا نقول بموجبه إنما الكلام في الرطب.

(والثاني أيضاً): ضاف عائشة ضيفاً فأمرت له بمِلْحَفَةٍ صُغْرَى يَنَامُ فيها، فاحتلم فاستحيا أن يُرْسِلَ بها وبها أثر الاحتلام، فغَسَّسَهَا في الماء، ثم أرسل بها، فقالت عائشة: «لِمَ أَفْسَدَ عَلَيْنَا ثَوْبَنَا؟ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَفْرَكَهُ بِأَصَابِعِهِ، وَرَبَّمَا فَرَكْتُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَصَابِعِي»<sup>(١)</sup>.

= ودليلهم حديث عائشة: «كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً، وأغسله إذا كان رطباً».

وفي رواية البخاري ومسلم من حديث عائشة: أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ، فيخرج، فيصلني وأنا أنظر إلى بَقْعِ الماء في ثوبه. ولأنه شبيه بالأحداث الخارجة من البدن، مما يدل على كونه نجساً.

وقال الشافعية على الأظهر والحنابلة: المني طاهر ويستحب غسله أو فركه إن كان مني الرجل، لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها: «أنها كانت تحك المني من ثوب رسول الله ﷺ، ثم يصلني فيه». وفي رواية «كنت أحكه من ثوبه وهو يصلني فيه». وقال ابن عباس: «أمسحه عنك بإذخرة أو خرقة، فإنما هو بمنزلة المخاط والبصاق». ويختلف عن البول والمذي بأنه بدء خلق آدمي. ورجح الشوكاني نجاسة المني فقال: «فالصواب أن المني نجس يجوز تطهيره بأحد الأمور الواردة» أي بالغسل أو المسح أو الفرك وأرجح القول بطهارته حتى لا يلزم منه القول بنجاسة أصل الإنسان، وتيسيراً على الناس، ولكن يزال أثره ندباً، اتباعاً للسنة النبوية.

وانظر في هذه المسألة: الدر المختار: (٢٨٧/١) وما بعدها، اللباب شرح الكتاب: (٥٥/١)، مراقي الفلاح: (٢٦)، بداية المجتهد: (٧٩/١)، الشرح الصغير: (٥٤/١)، الشرح الكبير: (٥٦/١)، مغني المحتاج: (٧٩/١ - ٨٠)، كشف القناع: (٢٢٤/١)، المذهب: (٤٧/١)، الفقه الإسلامي وأدلته (١٦٢/١).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، ح ١٠٩ - (٢٩٠) باب حكم السني، ص (٢٣٩/١)، وفيه تصريح أن هذا النازل هو عبد الله بن شهاب الخولاني، وأخرجه عبد الرزاق =

قال الترمذي: هذا حديث صحيح ولا حُجَّة فيه أيضاً لأنَّ الفَرَكَ إنما يكونُ لليابسِ ونحنُ نقولُ به، ولو كان فيهما حُجَّةٌ فلا يقاومان ما كان في الصحيحين، وهو ما روى سُليمان بن يسار، قال: أخبرتني عائشة: «أنها كانت تَغْسِلُ المَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ فيخرجُ يصلي، وأنا أنظرُ إلى البقع في ثَوْبِهِ مِنْ أَثَرِ الغَسْلِ»<sup>(١)</sup>.

♦ مسألة ٨: لا يجوزُ استقبالُ القِبْلَةِ بِبَوْلٍ ولا غَائِطٍ، وقال الشافعيُّ، وأحمد: في الصحراء كذلك، وفي البنيان روايتان الأصحُّ الجواز<sup>(٢)</sup>.

لهما ما روى ابن عمر قال: «رقيتُ يوماً على بيت حَفْصَةَ فرأيتُ النبي

---

= (١٤٣٩)، والحميدي (١٨٦)، وابن أبي شيبة (٨٤/١)، وأحمد (٤٣/٦)، والترمذي (١١٦)، وأبو داود (٣٧١)، وابن ماجه (٥٣٧)، والنسائي (١٥٦/١)، والطحاوي (٤٨/١)، والبيهقي (٤١٧/٢).

(١) حديث سليمان بن يسار هذا رواه الجماعة: البخاري في الطهارة (٢٢٩، ٢٣٠)، باب «غسل المني وفركه» فتح الباري (٢٣٢/١)، ومسلم في الطهارة (٦٥٨، ٦٥٩) من طبعتنا (١٨٣/٢ - ١٨٤) باب «حكم المني» وهو الحديث رقم (١٠٨) (٢٣٩/١) من طبعة عبد الباقي، ورواه أبو داود في الطهارة (٢٧٣) باب «المني يصيب الثوب» (١٠٢/١)، والترمذي في الطهارة (١١٧) باب «غسل المني من الثوب» (٢٠١/١)، والنسائي في الطهارة أيضاً (١٥٦/١) باب «غسل المني من الثوب» وابن ماجه في الطهارة (٥٣٦) باب «المني يصيب الثوب» (١٧٨/١)، والإمام أحمد في مسنده (٤٧/٦).

(٢) يكره تحريماً عند الحنفية، ولو في البنيان استقبال القبلة، واستدبارها بالفرج حال قضاء الحاجة، وقال الجمهور غير الحنفية: لا يكره ذلك في المكان المعد لقضاء الحاجة، لحديث جابر: «نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول، فرأيتُه قبل أن يقبض بعام يستقبلها». رواه الترمذي وحسنه، وروى الجماعة مثله عن ابن عمر، وهذا يحتمل أنه رآه في البنيان، أو مستتراً بشيء.

ويحرم استقبالها واستدبارها في البناء غير المعد لقضاء الحاجة، وفي الصحراء بدون ساتر مرتفع بقدر ثلثي ذراع تقريباً فأكثر.

ﷺ على حاجته مُسْتَدِيرَ الشَّامِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ» أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.  
ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى  
حَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدِيرُهَا» انفرد به مسلم<sup>(٢)</sup>.  
وكذلك روى أبو أيوب أن النبي ﷺ قال: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ  
وَلَا بَوْلٍ وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرَّبُوا» أخرجاه<sup>(٣)</sup>.  
ولا حُجَّةَ فيما رواه ابن عمر لأنه يحتمل أنه كان قاعداً على مثل هذه  
الحالة ولا يريدُ الحاجة؛ ولو صحَّ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي حَاجَتَهُ فَلَا يُقَاوِمُ مَا ذَكَرْنَاهُ  
لأنه مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- 
- (١) أخرجه مالك في الموطأ: (١٩٣ - ١٩٤)، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي (٢٦/١)،  
والبخاري في الوضوء (١٤٥) باب من تبرز على لبنتين، ومسلم في الطهارة، باب  
الاستطابة، وأبو داود في الطهارة (١٢) باب الرخصة في ذلك، والنسائي (٢٣/١)،  
(٢٤)، في الطهارة: باب الرخصة في ذلك في البيوت، والطحاوي في «شرح معاني  
الآثار» (٢٣٣/٤)، والبيهقي في «السنن» (٩٢/١).
- (٢) أخرجه مسلم في الطهارة - باب الاستطابة.
- (٣) رواه الشافعي في المسند (٢٥/١)، والحميدي (٣٧٨)، والبخاري في الصلاة (٣٩٤)  
باب «قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق» الفتح (٤٩٨/١)، وفي الطهارة (١٤) باب  
«لا تستقبل القبلة بغائط أو بول» الفتح (٢٤٥/١)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب  
الاستطابة، الحديث رقم (٢٦٤/٥٩) في طبعة عبد الباقي، وأبو داود في الطهارة أيضاً  
باب «كراهة استقبال القبلة عند قضاء الحاجة» (٣/١)، والترمذي في الطهارة أيضاً باب  
«في النهي عن استقبال القبلة» (١٣/١)، والنسائي في الطهارة أيضاً (٢٢/١) باب «النهي  
عن استدبار القبلة عند الحاجة»، و(٢٣/١) باب «الأمر باستقبال المشرق أو المغرب عند  
الحاجة» وابن ماجه في الطهارة أيضاً باب «النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول».  
(١١٥/١)، والإمام أحمد في المسند (٤١٦/٥، ٤١٧)، وابن أبي شبة في المصنف  
(١٥٠/١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٣٢/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى  
(٩١/١)، والحازمي في الاعتبار (١٣١).

♦ مسألة ٩: الواجبُ في مسحِ الرأسِ مقدارُ النَّاصِيَةِ، وقال أحمد:

مَسْحُ الْجَمِيعِ وَاجِبٌ<sup>(١)</sup>.

له ما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، بَدَأَ بِمَقْدَمِ

(١) مسح الرأس من فرائض الوضوء المتفق عليها لقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾.

والمسح: هو إمرار اليد المبتلة على الرأس الذي هو من منبت الشعر المعتاد فوق الجبهة إلى نقرة القفا، ويدخل فيه الصُّدْغَانُ مما فوق العظم الناتئ في الوجه.

واختلف الفقهاء في القدر المعزى منه:

\* - عند الحنفية: الواجب مسح ربع الرأس مرة، فوق الأذنين، لتحقيق معنى المسح، ودليلهم حديث المغيرة بن شعبة، وحديث أنس بن مالك: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يده تحت العمامة، فمسح مقدم رأسه، ولم ينقض العمامة.

\* - وقال المالكية والحنابلة: يجب مسح جميع الرأس، وليس على الماسح نقض صفائر شعره، ولا مسح ما نزل عن الرأس من الشعر، ولا يجزئ مسحه عن الرأس، ويجزئ المسح على الشعر الذي لم ينزل عن محل الفرض، فإن فقد شعره مسح بشرته؛ لأنها ظاهر رأسه بالنسبة إليه.

ويبدو من ذلك أن الاستيعاب في مسح جميع الرأس واجب عند الحنابلة للرجل، أما المرأة فيجزئها مسح مقدم رأسها؛ لأن عائشة كانت تمسح مقدم رأسها. ويجب أيضاً عند الحنابلة مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما، لأنهما من الرأس، لما رواه ابن ماجه: «الأذنان من الرأس».

ويكفي المسح عندهم مرة واحدة.

\* - وقال الشافعية: الواجب مسح بعض الرأس، ولو شعرة واحدة في حد الرأس، بأن لا يخرج بالمد عنه من جهة نزوله.

ويجوز وضع اليد على الرأس بلا مد، لحصول المقصود من وصول البلل إليه.

وانظر في هذه المسألة: تبين الحقائق (٣/١)، بدائع الصنائع (٤/١)، فتح القدير: (١٠/١)، الدر المختار (٩٢/١)، بداية المجتهد: (١١/١)، القوانين الفقهية ص (٢١)، الشرح الصغير (١٠٨/١)، الشرح الكبير (٨٨/١)، المهذب (١٧/١)، مغني المحتاج (٥٣/١)، المغني (١٢٥/١)، كشف القناع (١٠٩/١)، الفقه الإسلامي وأدلته (٢٢٠/١)، ونيل الأوطار (١٥٧/١)، ونصب الراية (٢/١).

رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ = أَخْرَجَاهُ<sup>(١)</sup>.  
ولنا ما روى المغيرة بن شعبة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَّتِهِ،  
وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَالْعِمَامَةِ = أَخْرَجَاهُ أَيْضاً<sup>(٢)</sup>، فَيَحْمَلُ مَا ذَكَرَهُ عَلَى  
الاستحباب، وما ذكرناه على الوجوب تَوْفِيقاً بَيْنَ الْأَخْبَارِ.

♦ مسألة ١٠: تِكْرَارُ الْمَسْحِ عَلَى الرَّأْسِ لَا يُسْتَحَبُّ. قَالَ أَحْمَدُ

(١) الحديث في موطأ مالك (١٨/١) باب «العمل في الوضوء» الحديث رقم (١)، وأخرجه  
الشافعي في «الأم» (٢٦/١)، باب «مسح الرأس»، وفي المسند (٥)، وأخرجه البخاري  
في الطهارة ح (١٨٥) باب «مسح الرأس كله»، فتح الباري (٢٨٩/١)، وفي مواضع  
أخرى من كتاب «الطهارة».

وأخرجه مسلم في كتاب «الطهارة» باب «في وضوء النبي ﷺ»، صفحة (٢١١-٢١٠/١)  
من طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وأخرجه أبو داود في الطهارة، حديث (١١٨-١١٩)،  
باب «صفة وضوء النبي ﷺ» ص (٢٥/١ - ٢٦)، والترمذي في الطهارة، الحديث (٣٢)  
باب «ما جاء في مسح الرأس» ص (٤٧/١)، ورواه النسائي في الطهارة (٧١/١) باب  
«حد الغسل»، وباب «صفة مسح الرأس»، ورواه ابن ماجه في الطهارة حديث (٤٣٤)،  
باب «ما جاء في مسح الرأس» ص (١٤٩/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٣/١)،  
ومعرفة السنن والآثار (٦٥٦/١).

(٢) جزء من حديث طويل رواه الشافعي في «الأم» (٢٥/١) باب «غسل الوجه» وفي  
«المسند» ص (٦) وأخرجه البخاري في الطهارة، الحديث (١٨٢)، باب «الرجل يوضئ  
صاحبه»، فتح الباري (٢٨٥/١)، وفي مواضع أخرى من كتاب «الطهارة»، والمغازي،  
واللباس.

وأخرجه مسلم في الطهارة، الحديث رقم (٦١٩)، باب «المسح على الخفين»، ص  
(١٣٨/٢) من طبعتنا، صفحة (٢٣٠/١) من طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وأخرجه أبو  
داود في الطهارة، ح: (١٤٩، ١٥١)، في باب «المسح على الخفين»، ص (٣٧/١ -  
٣٨)، والنسائي في الطهارة (٦٢/١)، باب «صب الخادم الماء على الرجل للوضوء»،  
و(٦٣/١) في باب «صفة الوضوء»، و(٨٢/١) باب «المسح على الخفين»، ورواه  
ابن ماجه في الطهارة، حديث (٥٤٥)، باب «ما جاء في المسح على الخفين»،  
ص (١٨١/١).

والشافعي: يُسْتَحَبُّ<sup>(١)</sup>.

لهما أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا = قال الترمذيُّ هذا الحديثُ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّهُ<sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْمَسْحَ<sup>(٣)</sup>.  
وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّ عَثْمَانَ وَصَفَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ عِدْدًا، ثُمَّ قَالَ: وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا، وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.  
❖ مَسْأَلَةٌ ١١: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ، خِلَافًا لِأَحْمَدَ<sup>(٤)</sup>.

(١) لَا يُسَنُّ تَكَرُّارَ الْمَسْحِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ، لِلْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي وَصْفِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، كُلُّهُمْ قَالُوا: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَلَا يُسَنُّ تَكَرُّارَهُ، وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: يُسْتَحَبُّ تَكَرُّارُ مَسْحِ الرَّأْسِ ثَلَاثًا، وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: لَا يُسَنُّ، كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُسَنُّ تَثْلِيثَ الْمَسْحِ لَمَّا رَوَى عَنْ أَنَسٍ «الثَّلَاثُ أَفْضَلُ»، وَلِفِعْلِ عَثْمَانَ وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ مِثْلَ هَذَا. وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

التَّحْقِيقُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ (١/١٥٥) لِابْنِ الْجَوَازِيِّ، مِنْ تَحْقِيقِنَا.

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٢) وَ(١٢١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨/١)، وَأَحْمَدُ (١/١٢٠، ١٢٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ، ح (٤٤) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٣٦)، وَالنَّسَائِيُّ (١/٧٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (١/٣٥)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي السِّنَنِ الْكُبْرَى (١/٧٥).

(٣) انْتَهَى كَلَامُ التِّرْمِذِيِّ الَّذِي نَقَلَهُ الْمُؤَلِّفُ، وَفِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ أَضَافُ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ الْوَضُوءَ يَجْزِي مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ أَفْضَلُ، وَأَفْضَلُهُ ثَلَاثٌ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ.

(٤) أَجَازَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ مَسْحَ بَعْضِ الرَّأْسِ وَالْإِكْمَالَ عَلَى الْعِمَامَةِ إِنْ عَسَرَ رَفْعُهَا، لِأَنَّهُ ﷺ «مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى الْخَفِيِّينَ»، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَلَمْ يَمَسَحْ شَيْئًا مِنَ الرَّأْسِ لَمْ يَجْزِئَهُ ذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ إِلَى جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى ذَلِكَ.



له ما رُوِيَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ». أخرجاه<sup>(١)</sup>، ولا حُجَّة فيه لأنه إذا مَسَحَ عَلَى النَّاصِيَةِ أَجْزَأُهُ، فَيَبْقَى وَجُودُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَعَدَمُهَا سَوَاءً.

♦ مسألة ١٢: يجوزُ المسحُ على الجُورِبَيْنِ الثَّخِينَيْنِ، وقال الشافعيُّ:

لا يجوز<sup>(٢)</sup>.

لنا ما روى المغيرة بن شعبة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَالتَّعْلَيْنِ»<sup>(٣)</sup> = قال الترمذي: هذا حديثٌ صحيحٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) جزء من حديث طويل رواه الشافعي في «الأم» (٢٥/١) باب «غسل الوجه» وفي «المسند» ص (٦)، وأخرجه البخاري في الطهارة، الحديث (١٨٢)، باب «الرجل» يوضئ صاحبه». فتح الباري (٢٨٥/١)، وفي مواضع أخرى من كتاب «الطهارة» والمغازي، واللباس. وأخرجه مسلم في الطهارة، الحديث رقم (٦١٩)، باب «الرجل» على الخفين»، صفحة (٢٣٠/١) من طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وأخرجه أبو داود في الطهارة، ح: (١٤٩، ١٥١)، في باب «المسح على الخفين»، ص (٣٧/١ - ٣٨)، والنسائي في الطهارة (٦٢/١)، باب «صب الخادم الماء على الرجل الخفين» و(٦٣/١) في باب «صفة الوضوء»، و(٨٢/١) باب «المسح على الخفين». ورواه ابن ماجه في الطهارة، حديث (٥٤٥)، باب «ما جاء في المسح على الخفين»، ص (١٨١/١). (٢) أجاز الحنابلة المسح على الجورب الصفيق بشرط أن يمكن متابعة المشي فيه، والمراجع لدى الحنفية المسح على الجوربين الثقيلين بحيث يمشي به اللابس فرسخاً فكثر. وقال الشافعي: يجوز المسح على الجوربين إذا كانا مجلدين، أما مالك فقال: لا يجوز المسح على الجوربين وإن كانا مجلدين، وله قول آخر بالجواز. الاستذكار (٢٥٩/٢ - ٢٢٥٩) من تحقيقنا، الفقه الإسلامي وأدلته (٣٢٩/١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٢٥٢/٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨٨/١)، وأبو داود في الطهارة (١٥٩) باب «المسح على الجوربين»، والترمذي في الطهارة (٩٩) باب «ما جاء في المسح على الجوربين والتعلين» (١٦٧/١)، وابن ماجه في الطهارة (٥٥٩) باب «ما جاء في المسح على الجوربين والتعلين».

(٤) قاله الترمذي في جامعه (١٦٧/١) طبعة الشيخ أحمد شاكر.

## ◆ مسألة ١٣: لا يحلُّ الاستمتاع بالحائض إلا فوق الإزار، وقال

أحمد: يجوز الاستمتاع من الحائض بما دون الفرج<sup>(١)</sup>.

(١) يحرم بالحيض الوطء في الفرج (الجماع) ولو بحائل باتفاق العلماء، وذلك عند الجمهور

(سوى الحنابلة)، للآية القرآنية الكريمة: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى

يَظْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والمراد بالاعتزال: ترك الوطء، وللأحاديث النبوية الواردة في

ذلك، ومنها حديث النعمان بن بشير.

إلا أن الحنابلة أباحوا الاستمتاع بالحائض ونحوها بما دون السرة وفوق الركبة ما عدا

الوطء في الفرج لقوله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» رواه الجماعة إلا البخاري. نيل

الأوطار (٢٧٦/١).

كما أباحوا الجماع لمن به شبق بشرط ألا تندفع شهوته من الوطء في الفرج ولا يقدر على

مهر زوجة أخرى.

وحرمة الوطء والاستمتاع بما بين السرة والركبة عند الشافعية حتى تغتسل، أي تظهر

بالماء لا بالتيمم، إلا في حال فقد الماء، أو العجز عن استعماله.

ولكن ما هو وجه الأذى الذي أشارت إليه الآية الكريمة. وبسببه يحرم الاختلاط الجنسي

زمن المحيض؟

- إن المهبل يحتوي على جراثيم بكتيرية عصوية تسمى عصيات (دودرلين) هي خط

الدفاعات عن إصابات الرحم، ووظيفتها تخمير (الجليكوجن) إلى حمض اللبن، حتى

تجعل محتويات المهبل حمضية تقاوم أي إصابة موضعية. وقد وُجدَ أن الجراثيم الضارة

موجودة أيضاً وأنها تقل عند نشاط عُصيات (دودرلين)، وبالعكس، وفي خلال فترة

الحيض نجدُ كثرة في الجراثيم الضارة في حين اختفاء عصيات (دودرلين) تماماً، وصار

الوسط قلوياً، فتموت تلك العصيات ويأخذها تيار الدم معه، إلى خارج المهبل، فتكون

الفرصة ملائمة لتكاثر الجراثيم الضارة، ذلك لأن عصيات (دودرلين) التي تحول السكر

إلى حمض اللبنيك والذي هو القاتل للجراثيم الضارة، هذه واحدة، والأخرى أن وجود

تلك العصويات نفسها تكبل نمو الجراثيم الضارة وتقف دون نشاطها، وتحول دون

تكاثرها بطريقة ما زال يكتنفها شيء من الغموض.

وفي غياب تلك العصيات، وتبدل التآين الحمضي إلى القلوية وفي وجود الدم الذي يعتبر

الغذاء الشهوي للجراثيم الضارة، فإنها تجد المرتع الخصيب للنمو والتكاثر والنشاط؛ ليس

هذا فحسب، وإنما تدعو صويحاتها من جراثيم الشرج وجراثيم مجرى البول. وكأنما=

= حفل قد أقيم، ومأدبة قد مدت، ووليمة قد أعدت، والشرطي غائب. والغدر من شيم اللثام، وليس أشد غدرًا من جرثومة ضارة.

وقد وجد أن هذه الجراثيم الضارة تزداد في أعدادها حيث يصل عددها  $6 \times 10^7$  /مل وفي أنواعها أيضاً وقت الحيض.

وليس من سبيل يمنع دخولها إلى جدار الرحم المتهتك في هذا الوقت بالذات، ولإنفاذها إلى داخل فراغ البطن، ولا إلى اقتحامها الأنسجة الرخوة والبالغة الطراوة في تلك الآونة الحرجة سوى شيء واحد فحسب، ذلك هو تيار الدم المضاد الآتي من أعلى إلى أسفل، ليس من الحكمة إذاً في شيء، ولا من المنطق في كثير أو قليل معاندة الطبيعة باقتحام حاجز الدفاع الأوحده والباقي للمحيض. حيث تغيب عصويات (دودرلين)، ويكثر نمو الجراثيم وتضعف أنسجة المهبل، والأنسجة المجاورة جميعها. وقد جاء أيضاً أن طفيل (الترايكومونس) في وقت الحيض يتضاعف أربعة أضعاف، وهذا الطفيل وجد في أعلى المهبل أثناء الحيض، متحياً فرصته، ومتربحاً صيده. ومعروف أنه يسبب التهابات في الجهاز البولي والتناسلي للذكر، ومعروف أيضاً أن انتقاله إليه لا يكون إلا عن طريق المباشرة الزوجية، واحتمال الإصابة به قائم في ذلك الوقت إذا ما حدثت المباشرة.

- وبالنسبة لسرطان عنق الرحم، فقد ثبت أن هناك ندرة في إصابة السيدات المسلمات بسرطان عنق الرحم.. هذه الندرة أصبحت حقيقة علمية دلت عليها بعض البحوث التي أجريت في ذلك، فقد وجد أن سرطان عنق الرحم يمثل ٤٠% من سرطان الجسم عند المرأة التي تدين بالديانة الهندية وعند الكثيرات من سكان أمريكا الجنوبية. بينما تصل هذه النسبة إلى أقل من ١٦% في المملكة العربية السعودية. ومرد تلك الندرة ليس راجعاً إلى أن هؤلاء من عنصر مميز وإنما هناك عوامل مهمة في خلق وعادات وطبائع وتقاليده هذه الفئات، وأهم هذه العوامل هي:

١- الختان: فختان الذكور (الأزواج) في المجتمع المسلم، تقليد ثابت مبني على تعاليم سماوية.

٢- الامتناع عن العلاقة الجنسية أثناء الحيض.

٣- الغسل والطهارة بعد الجماع وإزالة شعر العانة (أي مراعاة وسائل النظافة والصحة الموضعية).

٤- العفة وعدم ممارسة الجنس خارج نطاق الزوجية.

ولقد نشرت مجلة السرطان البريطانية Brit.J Cancer ١٩٦٣ بحثاً أجري في منطقة ماسيدونا بيوغسلافيا - بين السيدات المسلمات وغير المسلمات في تلك المنطقة لمعرفة=

له حديث أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها، ولم يُجامعوها في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ فأنزل الله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٢] فقال رسول الله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» = انفرد به مسلم<sup>(١)</sup>.  
ولنا حديث عائشة «كان رسول الله ﷺ يُبَاشِرُ نِسَاءَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ وَهِنَّ حَيَضُ» أخرجاه<sup>(٢)</sup>.

= ما إذا كان هناك فرق في نسبة الإصابة بسرطان عنق الرحم Cancer Cervix بين الفئتين؟ فالمسلمون عامة في هذه المنطقة يحافظون على التعاليم الإسلامية ويطبقون القواعد الخاصة التي تملئها عليهم شريعتهم. فهم يختنون أطفالهم بعد ولادتهم.. ويمتنع الأزواج عن المعاشرة خلال فترة الطمث، وقد أجري البحث على ٣٦٣٣ سيدة منهن ١٠٧٨ سيدة مسلمة والباقي من غير المسلمات.. ولقد قام البحث على كل الوسائل الحديثة التي تؤدي إلى تشخيص واكتشاف المرض مما كفّل للبحث قيمته العلمية.. وقد أسفر البحث عن أن هناك فرقاً واضحاً - ومقبولاً علمياً - وفي نسبة السرطان بين الفئتين، فقد وجد أن واحدة من كل ٤٠٠ سيدة مسلمة تصاب بسرطان عنق الرحم بينما تصل نسبة الإصابة بهذا المرض في غير المسلمات إلى واحدة في كل ٩٠ سيدة!

(١) رواه مسلم في الطهارة، ص (٢٠٧/٢)، باب «جواز غسل الحائض رأس زوجها، وترجيله». ورواه أبو داود في الطهارة (٢٥٨) باب «في مؤاكلة الحائض ومجامعتها» (٦٧/١)، وفي النكاح (٢١٦٥) باب «في إتيان الحائض ومباشرتها» (٢٥٠/١)، ورواه الترمذي في التفسير (٢٩٧٧، ٢٩٧٨) باب «ومن سورة البقرة» (٢١٤/٥، ٢١٥)، ورواه النسائي في الطهارة (١٥٢/١) باب «تأويل قول الله عز وجل ويسألونك عن المحيض»، وفي المحيض (١٨٧/١) باب «ما ينال من الحائض»، وفي الكبرى في التفسير وعشرة النساء، ورواه ابن ماجه في الطهارة (٦٤) باب «ما جاء في مؤاكلة الحائض» (٢١١/١).

(٢) رواه البخاري في الحيض ح: (٢٩٩) باب «مباشرة الحائض» الفتح (٤٠٣/١)، وفي الاعتكاف (٢٠٣٠) باب «غسل المعتكف»، (الفتح (٢٧٤/١)، ومسلم في الطهارة، ص (١٩٤/٢) باب «مباشرة الحائض فوق الإزار»، وأبو داود في الطهارة (٢٦٨) باب «في الرجل يصيب منها دون الجماع» (٧٠/١)، والترمذي في الطهارة (١٣٢) باب «ما جاء في مباشرة الحائض» (٢٣/١)، والنسائي في الطهارة (١٨٩/١) باب «مباشرة الحائض»، وفي عشرة النساء في الكبرى على ما جاء في التحفة (٣٦٨/١١)، ورواه ابن ماجه في الطهارة (٦٣٦) باب «ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً» (٢٠٨/١).

## كتاب الصلاة

♦ مسألة ١٤: للمغرب وقتان أول وآخر، وقال مالك، والشافعي:

وقت واحد<sup>(١)</sup> واحتجاً بأحاديث واهية<sup>(٢)</sup>.

(١) وقت المغرب: من غروب الشمس بالإجماع، أي غياب قرصها بكامله، ويمتد عند الجمهور (الحنفية والحنابلة والأظهر عند الشافعية وهو مذهب الشافعي القديم) إلى مغيب الشفق، لحديث: «وقت المغرب ما لم يغب الشفق».

والشفق عند الصاحبين والحنابلة والشافعية: هو الشفق الأحمر، لقول ابن عمر: «الشفق: الحمرة» والفتوى عند الحنفية على قول الصاحبين، وقد رجع الإمام أبو حنيفة إليه وهو المذهب.

وعند أبي حنيفة: هو البياض الذي يستمر في الأفق ويبقى عادة بعد الحمرة، ثم يظهر السواد، وبين الشفقين تفاوت يقدر بثلاث درجات، والدرجة أربع دقائق.

ودليله قوله ﷺ: «وآخر وقت المغرب إذا اسود الأفق» وهو ما روي عن أبي بكر وعائشة ومعاذ وابن عباس. نصب الراية (١/٢٣٠).

والمشهور عند المالكية ومذهب الشافعي الجديد المعول به لدى الشافعية: أن وقت المغرب ينقضي بمقدار وضوء وستر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات، أي أن وقته مضيق غير ممتد؛ لأن جبريل عليه السلام صلى بالنبي ﷺ في اليومين في وقت واحد، كما في حديث جابر المتقدم، فلو كان للمغرب وقت آخر لبيته، كما بين وقت بقية الصلوات. وردَّ بأن جبريل إنما بين الوقت المختار، وهو المسمى بوقت الفضيلة. وأما الوقت الجائز وهو محل النزاع فليس فيه تعرض له.

(٢) احتجوا بحديث ابن عباس «أمني جبريل عند البيت... وفيه: ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس.. ثم صلى المغرب لوقته.. وهو حديث حسن كما قال الترمذي، وأخرجه: الشافعي في الأم (٧١/١)، كتاب الصلاة، باب جماع مواقيت الصلاة. وأحمد في المسند (٣٣/١)، في مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنه. وأبو داود في الصلاة، باب ما جاء في المواقيت الحديث (٣٩٣). والترمذي في الصلاة، باب مواقيت الصلاة، الحديث (١٤٩). وابن خزيمة في صحيحه (١٦٨/١)، كتاب الصلاة، باب فرض =

ولنا الأحاديثُ الصُّحاحُ، منها: قوله ﷺ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا»<sup>(١)</sup>  
وعدد الأوقات. الحديث.

وكذلك رُوِيَ أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن مواقيتِ الصَّلَاةِ، فقال له:  
«أَقِمْ مَعَنَا» فأمر بلالاً في اليوم الأول أن يقيم حينَ وَقَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، وفي  
اليوم الثاني أَخَّرَ الْمَغْرِبَ إلى قُبُلٍ أن يَغِيبَ الشَّفَقُ، ثم أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ الحديث  
ثم قال: «أَيُّنَ السَّائِلُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ الصَّلَاةُ بَيْنَ هَذَيْنِ» قال الترمذي هذا  
حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup>.

= الصلاة على الأنبياء... (١٣)، الحديث (٣٢٥)، والبيهقي في «السنن» (٣٦٤/١)،  
وفي «المعرفة» (٢٣٢٣/٢)، والدارقطني في السنن (٢٥٨/١)، كتاب الصلاة، باب  
إمامة جبريل، الأحاديث (٦ - ٩).

كما احتجوا بحديث جابر أيضاً «أن النبي ﷺ جاءه جبريل فقال: قم فصل، فصلى الظهر حين  
زالت الشمس...» وفيه: ثم جاءه المغرب في المرة الثانية حين غابت الشمس وقتاً واحداً...  
أخرجه الترمذي في الصلاة (١٥٠) باب «ما جاء في مواقيت الصلاة» (٢٨١/١)، والإمام  
أحمد في المسند (٣٣٠/٣)، والنسائي (٩١/١ - ٩٢)، والحاكم (١٩٥/١ - ١٩٦)،  
وقال: «هذا حديث صحيح مشهور من حديث عبد الله بن المبارك، والشيخان لم يخرجاه  
لقلة حديث الحسين بن علي الأصغر»، ووافقه الذهبي.

ومن طريق عطاء بن أبي رباح عن جابر أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣٥١/٣).  
٣٥٢، والنسائي (٨٩/١)، والحاكم (١٩٦/١)، والبيهقي في «السنن» (٣٦٨/١).  
قال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن. وقال البخاري: أصح حديث في المواقيت  
حديث جابر.

(١) الحديث عن أبي هريرة، وفيه أيضاً: وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وإن  
آخر وقتها حين يغيب الأفق أخرجه أحمد (٢٣٢/٢)، والترمذي (١٥١)، والطحاوي في  
شرح معاني الآثار (١٤٩/١)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (١١٩/٤).

(٢) أخرجه مسلم في الصلاة من أبواب كتاب المساجد باب «أوقات الصلوات الخمس»،  
الحديث (١٧٨)، ص (٤٢٩/١) في طبعة عبد الباقي، وأخرجه الترمذي في الصلاة  
(١٥٢) باب «ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ» (٢٨٦/١)، والنسائي في الصلاة  
(٢٥٨/١) باب «أول وقت المغرب»، وابن ماجه في الصلاة (٦٦٧) باب «مواقيت  
الصلاة» (٢١٩/١)، والإمام أحمد في «مسنده» (٣٤٩/٥).

وكذلك روى مسلم: «الوقتُ بين هذين»<sup>(١)</sup>.

وكذلك روى مسلم أيضاً أن النبي ﷺ صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

وعن النبي ﷺ: «إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَاَبْدَأُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَلَا تَعْجَلُوا»<sup>(٣)</sup>. أخرجاه.

♦ مسألة ١٥: الإسفارُ بالفجرِ أفضلُ، وقال الشافعيُّ: التَّغْلِيْسُ أفضلُ<sup>(٤)</sup>.

له ما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: «الْصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا»<sup>(٥)</sup> أخرجاه غير أنه لا حُجَّةَ فِيهِ، فَإِنَّا نَقُولُ بِمَوْجِبِهِ لَأَنَّ

(١) صحيح مسلم. الموضع السابق.

(٢) صحيح مسلم. الموضع السابق.

(٣) أخرجه البخاري في الأذان من أبواب الصلاة، حديث (٦٧٢) باب «إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ»، ومسلم في الصلاة رقم (١٢١٩)، باب «كِرَاهَةُ الصَّلَاةِ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ» ح: (٦٤ - ٥٥٧) ص (٣٩٢/١) من طبعة عبد الباقي، والترمذي في الصلاة (٣٥٣)، باب «مَا جَاءَ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَاَبْدَأُوا بِالْعِشَاءِ» (١٨٤/٢)، والنسائي في الصلاة (١١١/٢)، باب «الْعُذْرُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ»، وابن ماجه في الصلاة (٩٣٣)، باب «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَوُضِعَ الْعِشَاءُ» (٣٠١/١)، وأبو عوانة (١٤/٢)، والدارمي (٢٩٣/١)، وعبد الرزاق (٢١٨٣)، وأحمد (١١٠/٣، ١٦٢)، والحميدي (١١٨١)، ومصنف ابن أبي شيبة (٤٢٠/٢) ط. الهند، والطحاوي في (مشكل الآثار) (٤٠١/٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٩٣٤، ١٦٥١).

(٤) الجمهور غير الحنفية على أن التغليس أفضل، ولفظ ابن الجوزي في «التحقيق في مسائل الخلاف» (٣٢/٢): التغليسُ بالفجر أفضل إذا اجتمع الجيران، وإذا تأخر الجيران فالإسفار بالصبح أفضل، وقال الشافعيُّ: الأفضل التقديم. ينظر التحقيق في مسائل الخلاف من تحقيقنا (٤٤/٢).

(٥) أخرجه البخاري في المواقيت، ح: (٥٢٧) - باب «فَضْلُ الصَّلَاةِ لَوَقْتِهَا» ومسلم في الإيمان، باب كون الإيمان بالله أفضل العمل.

الإستفارة وقت لها ولم يخرجها الحديث الآخر: «أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله» وهو غير صحيح قد ذكره الجماعة في الموضوعات.

وكذلك روى أحاديث لا يقوم بها حجة، وله حديث عائشة: «أن نساء من المؤمنات كنَّ يُصلين مع رسول الله ﷺ مُتَلَفَّعاتٍ بمروطهنَّ ثم يرجعن إلى أهلهن ما يعرفهنَّ أحدٌ من الغلس» أخرجاه<sup>(١)</sup>، ولا حجة فيه لأننا لا ننكر أن الصلاة في ذلك الوقت جائزة وإنما الكلام في الأفضلية.

وكذلك روى أن النبي ﷺ كان يثقل في صلاة الغداة حين يعرف أحدنا جليسه = أخرجاه<sup>(٢)</sup> ولا حجة فيه لما تقدم بل هو حجة لنا.

ولنا ما روى أن النبي ﷺ قال: «أصبحوا بالصبح فإنه أعظم لأجركم»<sup>(٣)</sup> قال الترمذي: هذا حديث صحيح. وهو صريح في الباب فكان العمل به أولى.

❖ مسألة ١٦: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر خلافاً للشافعي رحمه الله فإنه يقول أنها الفجر<sup>(٤)</sup>.

له ما روي أن رسول الله ﷺ، قال: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى، وصلاة العصر» وروى مسلم في صحيحه «حافظوا على الصلوات

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في الأذان، ح (٨٦٧)، فتح الباري (٣٤٧/٢)، ومسلم في

المساجد - باب التذكير بالصبح في أول وقتها، ح: ٢٣٢ - (٦٤٥)، ص (٤٤٦/١).

(٢) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، ح (٥٤٧)، ومسلم في المساجد، حديث (٦٤٧).

(٣) أخرجه الترمذي ح (١٥٤)، وقال: حديث حسن صحيح، وأبو داود (٤٢٤)، والنسائي (٢٧٢/١)، وابن ماجه (٦٧٢).

(٤) الصلاة الوسطى: العصر، وهو قول علي، أبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وسمرة، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، وجمهور التابعين، وقال مالك، والشافعي: الفجر. التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي من تحقيقنا (٥٤/٢).



وصلاة العصر» فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى»<sup>(١)</sup>.

ولنا ما روى مسلم في صحيحه: «أنَّ المشركين حَبَسُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «شَغَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك روي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «مَلَأَ اللَّهُ بَيْوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا كَمَا شَغَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ» أَخْرَجَاهُ<sup>(٣)</sup>.

♦ مسألة ١٧: البَسْمَلَةُ لَيْسَتْ آيَةً مِنْ كُلِّ سُورَةٍ، وَهِيَ آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَعِنْدَهُ رَوَاتَانِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ. لَهُ أَحَادِيثٌ وَاهِيَةٌ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ<sup>(٤)</sup>.

لَنَا مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمَدَنِي عَبْدِي» الْحَدِيثُ انْفَرَدَ بِإِخْرَاجِهِ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، بَابُ الدَّلِيلِ لِمَنْ قَالَ: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى هِيَ الْعَصْرُ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٨٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٦/١).

(٢) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الدَّلِيلِ لِمَنْ قَالَ: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى هِيَ الْعَصْرُ، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٨٢/١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَوَاضِعَ مِنْ صَحِيحِهِ، فِي الْجِهَادِ - بَابُ الدُّعَاءِ عَلَى الْمَشْرُكِينَ بِالْهَزِيمَةِ، وَفِي الدُّعَوَاتِ - بَابُ الدُّعَاءِ عَلَى الْمَشْرُكِينَ، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ - بَابُ التَّغْلِيظِ عَلَى تَقْوِيَةِ صَلَاةِ الْعَصْرِ.

(٤) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَمَّا حُجَّتُهُمْ فَقَدْ رَوَى لَهُمُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْخَطِيبُ أَحَادِيثَ تَلْخِيصُهَا فِي سِتَّةٍ... ذَكَرَهُمْ فِي «التَّحْقِيقِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» (٢١١/٢ - ٢١٤) وَأَثَبْتَ ضَعْفَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَهَا لَهُمْ.

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، ح: ٣٨ - (٣٩٥) بَابُ وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَهُوَ فِي مَوْطَأِ مَالِكٍ - بَابُ الْعَمَلِ فِي الْقِرَاءَةِ، كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٥٣)، وَغَيْرُهُمْ.

وكذلك روى مسلم<sup>(١)</sup> والبخاري<sup>(٢)</sup> من حديث أنس: صَلَّيْتُ خَلْفَ النبي ﷺ، وَخَلَفَ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَفِي لَفْظٍ «فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وَفِي لَفْظٍ «فَكَانُوا لَا يَسْتَفْتَحُونَ الْقِرَاءَةَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: كُلُّ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجَهْرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَأَمَّا عَنْ الصَّحَابَةِ فَمِنْهُ صَحِيحٌ وَمِنْهُ ضَعِيفٌ.

♦ مسألة ١٨: تصحُّ الصلاة بدون الفاتحة خلافاً للشافعي وأحمد<sup>(٣)</sup>.

لهما: «صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» أخرجاه<sup>(٤)</sup>.

وكذلك في رواية أخرى عن مسلم «فهي خداج غير تمام»<sup>(٥)</sup>.

ولنا ما ورد في الصحيحين أن رسول الله ﷺ علّم رجلاً الصلاة فقال: «كَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٦)</sup> والعمل بما ذكرناه أولى لأنه موافق

(١) في الصلاة، باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة.

(٢) في الأذان، ح (٧٤٣)، باب ما يقول بعد التكبير، فتح الباري (٢/٢٦٦).

(٣) قراءة الفاتحة عند المالكية فرض، وعند الشافعية، والحنابلة: ركن في كل ركعة، وعند الحنفية: واجب قراءة أكثرها لا كلها، وقوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» لنفي الكمال، لأنه خبر آحاد، لا ينسخ قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ فوجب العمل به، ويسجد للسهو بترك أكثرها لا أقلها.

(٤) رواه البخاري في الصلاة (٧٥٦)، فتح الباري (٢/٢٣٦)، ومسلم في الصلاة: ٣٦ - (٣٩٤) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة.

(٥) خداج أي ناقصة الصلاة إذا لم يقرأ بها بفاتحة الكتاب، أخرجه مالك (١/٨٤ - ٨٥)، ومسلم في الصلاة: ٣٩ - (٣٩٥) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأبو داود (٨٢١)، والترمذي (٢٩٥٣).

(٦) متفق عليه، أخرجه البخاري في الصلاة، ح (٢٧٣) باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، ومسلم في الصلاة ح (٤٥)، ص (١/٢٩٨) باب وجوب قراءة الفاتحة بكل ركعة.

للكتاب، وأما حديثهم فيحمل على نفي الفضيلة، ونحن نقول به: أن قراءة فاتحة الكتاب واجبة، ويترك الواجب لا تفسد الصلاة، وإنما تفسد بترك الفرض، يؤيد ما ذكرناه حديثهم الثاني «فهي خداج غير تمام» وهذا صريح في أن الصلاة ناقصة ونحن نقول به، فكان العمل بما ذكرنا أولى توفيقاً بين الأخبار وجمعاً بين العمل بالكتاب والسنة.

♦ **مسألة ١٩:** أفضل التشهد تشهد ابن مسعود رضي الله عنه، وهو: «التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» إلى آخره. يُروى ذلك عن النبي ﷺ أخرجاه<sup>(١)</sup>، وقال الشافعي تشهد ابن عباس<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه أفضل وهو: «التحيات المباركات الصلوات لله إلى آخره». قال فيه الترمذي: هذا حديث حسن غريب فكان العمل بما ذكرناه أولى، وقال الترمذي: أصح حديث عن النبي ﷺ في التشهد حديث ابن مسعود وعليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين.

♦ **مسألة ٢٠:** إذا شك في عدد الركعات تحرى فإن لم يكن له ظن بنى على اليقين<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في الأذان (٨٣١) باب التشهد في الآخرة، ومسلم في الصلاة، ح: ٥٨ - (٤٠٢) باب التشهد في الصلاة.

(٢) أخرجه الشافعي في المسند (٨٩/١ - ٩٠)، وأحمد (٢٩٢/١)، ومسلم في الصلاة: ح ٦٠ - (٤٠٣) باب التشهد، وأبو داود (٩٧٤)، والترمذي (٢٩٠)، والنسائي (٢٤٢/٢).

(٣) إذا شك في عدد الركعات قال أبو حنيفة: إن كان ذلك أول مرة بطلت صلاته، وإن تكرر منه تحرى، فإن لم يكن له ظن بنى على اليقين، وقال الشافعي: بنى على اليقين، وتمم الصلاة وجوباً، وسجد لاحتمال الزيادة، وقال مالك: يبنى على الأقل ويأتي بما شك، ويسجد للسهو بعد السلام، وقال ابن حنبل: إن شك أصلى ثلاثاً أم أربعاً، أتى بركعة وسجد، والأصح أنه يسجد وإن زال شكه قبل سلامه، وكذلك يسجد للسهو لما يصلي متردداً واحتمل كونه زائداً، لتردد في زيادته وإن زال شكه قبل سلامه.

وقال الشافعي: لا يتحرى ويبنى على اليقين.

له ما رُوي أن النبي ﷺ قال: «إذا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرْ أَوْاحِدَةً صَلَّى أَمْ اثْنَتَيْنِ فَلْيَبْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَذَرْ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا فَلْيَبْنِ عَلَى اثْنَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَذَرْ أَثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَبْنِ عَلَى ثَلَاثٍ وَيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» = قال الترمذي: هذا حديث صحيح<sup>(١)</sup>.

وقال عليه السلام: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى فَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ» انفرد به مسلم<sup>(٢)</sup>.

ولنا ما رُوي عنه عليه السلام أنه قال: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ» أخرجاه<sup>(٣)</sup> والعَمَلُ به أولى.

♦ مسألة ٢١: لا يجوزُ الصلاةُ ثَفْلًا عند قيام الشمسِ للظهِيرة، وقال الشافعي: يجوزُ التَّنْفُلُ في ذلك الوقت في يوم الجمعة خاصة.

له ما رُوي عن النبي ﷺ: «كَرِهَ الصَّلَاةُ نِصْفَ النَّهَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»<sup>(٤)</sup>

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٩٨)، وأحمد (١٩٠/١، ١٩٥)، وابن ماجه (١٢٠٩)، وأبو يعلى (٨٣٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٣٣/١)، وصححه الحاكم (٢٢٤/١) - (٣٢٥) على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه مسلم في الصلاة: ٨٨ - (٥٧١) باب السهو في الصلاة والسجود له.

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة (٤٠١) باب التوجه نحو القبلة حيث كان، ومسلم في المساجد: ٨٩ - (٥٧٢) باب السهو في الصلاة والسجود له.

(٤) الحديث عن أبي قتادة، وفي آخره: إن جهنم تُسَجَرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ = أخرجه أبو داود في الصلاة = مختصر شرح وتهذيب سنن أبي داود (١٥/٢)، ح (١٠٤٣)، وقال: هو مرسل، أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة، وقال ابن الجوزي في التحقيق (١١٨/٣): ليث ضعيف بمرّة.

وهو ليث بن أبي سليم: صدوق، اختلط، ولم يتميز حديثه فترك. تاريخ ابن معين (٥٠١/٢)، التاريخ الكبير (٢٤٦/٦)، المجروحين (٢٣١/٢)، ميزان الاعتدال (٤٢٠/٣)، تهذيب التهذيب (٤٦٥/٨).

قال أبو داود: وهو مُرْسَلٌ، وأبو الخليل في إسناده لم يَسْمَعْ من أبي قتادة، ولنا ما رُوِيَ عنه ﷺ: «أنه نَهَى عن الصلاة في هذا الوقت = أخرجاه»<sup>(١)</sup>.

♦ مسألة ٢٢: القنوت في الفجر غير مسنون، وقال الشافعي: مسنون<sup>(٢)</sup>.

له أحاديث غير صحاح<sup>(٣)</sup>، ولنا حديث أنس: قنّت رسول الله ﷺ شهراً

(١) أخرجه البخاري في الصلاة (٨١) باب الصلاة بعد الفجر، فتح الباري (٥٨/٢)، ومسلم

في الصلاة ح (٨٢٩) باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها.

(٢) قال الحنفية والحنابلة: يقنّت في الوتر قبل الركوع عند الحنفية، وبعد الركوع عند

الحنابلة، ولا يقنّت في غيره من الصلوات، وقال المالكية والشافعية: يقنّت في صلاة

الصبح بعد الركوع، وعند المالكية الأفضل قبل الركوع، ويكره عند المالكية القنوت في

غير الصبح.

ويستحب عند الجمهور سوى المالكية القنوت في الصلوات المفروضة إذا نزلت

بالمسلمين نازلة، وحصرها الحنابلة في صلاة الصبح، والحنفية في صلاة جهرية.

بدائع الصنائع (٢٧٣/١)، اللباب (٧٨/١)، فتح القدير (٣٠٩/١)، نصب الراية

(١٢٣/٢)، المجموع (٤٧٧/٢)، مغني المحتاج (١٦٦/١)، المذهب (٨١/١)،

الشرح الصغير (٣٣١/١)، المغني (١٥١/١، ١٥٥)، كشف القناع (٤٩٠/١ - ٤٩١).

(٣) احتج المالكية والشافعية بأحاديث تنقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: ما هو مطلق، وأن رسول الله ﷺ قنّت، وهذا لا تنازع فيه، لأنه قد ثبت

أنه قنّت.

القسم الثاني: مقيد بأنه قنّت في صلاة الصبح، وهذا لا نزاع فيه، لأنه قد فعل ذلك

شهراً.

القسم الثالث: لفظٌ محتمل كان يقنّت في الصبح، فنحمله على ما فعله شهراً كحديث

البراء أن النبي ﷺ كان يقنّت في صلاة الصبح والمغرب = أخرجه مسلم في الصلاة

(٤٧٠/١) باب استحباب القنوت في جميع الصلاة.

القسم الرابع: حديث أنس مازال رسول الله ﷺ يقنّت في الفجر حتى فارق الدنيا (رواه

عبد الرزاق (٤٩٦٤)، وأحمد (١٦٢/٣)، وفي إسناده أبو جعفر الرازي وهو ضعيف،

واسمه عيسى بن ماهان. تاريخ ابن معين (٦٩٩/٢)، علل أحمد (١٧٤/٢)، الضعفاء

الكبير (٣٨٨/٣)، المجروحين (١٢٠/٢)، الميزان (٣١٩/٣)، تهذيب التهذيب (٥٧/١٢).

بعد الركوع يدعو على أحياء من أحياء العرب ثم تركه. أخرجاه<sup>(١)</sup> فلا يعارضه غيره.

♦ **مسألة ٢٣:** الأفضل في القنوت قبل الركوع، وبه قال مالك، وقال أحمد والشافعي: بعد الركوع.

لهما حديث أنس: «كنت رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً». أخرجاه<sup>(٢)</sup>، ولنا أن عاصماً الأحول سأل أنساً عن القنوت أقبـل الركوع أو بعد الركوع؟ فقال: قبل الركوع. فقلت: إنهم يزعمون أن رسول الله ﷺ قنت بعد الركوع. فقال: كذبوا. أخرجاه<sup>(٣)</sup>. فيحمل ما ذكره على القنوت في صلاة الفجر، ويحمل ما ذكرناه على القنوت في الوتر توفيقاً بين الأخبار، ولأن أنساً رضي الله عنه أنكر الرواية الأولى.

♦ **مسألة ٢٤:** يجوز الجمع في عرفة، ولا يجوز في السفر، وقال الشافعي: يجوز الجمع في السفر والحضر، وقال أحمد: يجوز في السفر<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في المغازي (٤٠٨٩) باب غزوة الرجيع، ومسلم في المساجد: ٣٠٤ - (٦٧٧) باب استحباب القنوت في جميع الصلاة.

(٢) تقدم أثناء المسألة السابقة.

(٣) أخرجه البخاري في الوتر، ح (١٠٠٢) باب القنوت قبل الركوع وبعده، ومسلم في المساجد: ٣٠١ - (٦٧٧) باب استحباب القنوت في جميع الصلاة.

(٤) قال الجمهور غير الحنفية بجواز الجمع في السفر الطويل، بينما قال الحنفية: لا يجوز الجمع بين صلاتين في وقت واحد لا في السفر ولا في الحضر بأي عذر إلا جمع الظهر والعصر جمع تقديم يوم عرفة، وفي الإحرام بالحج، وجمع المغرب والعشاء جمع تأخير بالمزدلفة بأذان واحد.

مغني المحتاج (٢٧١/١)، المذهب (١٠٤/١)، الشرح الكبير (٣٦٨/١)، كشف القناع (٣/٢)، المغني (٢٧١/٢)، اللباب (١٨٥/١)، الفقه على المذاهب الأربعة (٤٨٣/١) - (٤٨٧)، الفقه الإسلامي وأدلته (٣٤٩/٢ - ٣٥١).

دليلهما كان رسولُ الله ﷺ إذا أرادَ أن يَرْتَحِلَ قَبْلَ أن تَرْتَفَعَ الشمسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ إلى وَقْتِ العَصْرِ، ثم يَنْزِلُ فيَجْمَعُ بينهما، وإذا زَغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أن يَرْتَحِلَ صَلَّى الظهرَ ثم رَكِبَ<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس قال: «كان رسولُ الله ﷺ يَجْمَعُ بين صلاتَيْنِ في السَّفَرِ: المغرب والعشاء، والظهر والعصر». أخرجاه<sup>(٢)</sup>.

غير أنه لا حُجَّةَ فيهما لأننا نقولُ بموجبهما لأنه قال: أَخَّرَ الظُّهْرَ إلى وَقْتِ العَصْرِ، ثم يَجْمَعُ بينهما = ومعناه: أنه صَلَّى الظهرَ في آخِرِ وَقْتِهَا، والعَصْرَ في أوَّلِ وَقْتِهَا، والذي يؤيد ما ذكرناه أنه لا يجوزُ الجَمْعُ بين الصُّبْحِ والظهر بالإجماع، والعلَّةُ فيه ما ذكرناه = ولنا حديث ابن مسعود: ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ صَلَّى صلاةً إلا لميقاتِها إلا صلاتَيْنِ صلاةَ المغرب، وصلاةَ العشاء بجمع، وصَلَّى صلاةَ الفَجْرِ يومئذٍ قَبْلَ ميقاتِها. أخرجاه<sup>(٣)</sup>.

♦ مسألة ٢٥: لا يسنُّ التطوعُ قَبْلَ صلاةِ العيد ولا بعدها عندنا<sup>(٤)</sup>. وبه

قال أحمد<sup>(٥)</sup>، وقال الشافعي يُسنُّ<sup>(٦)</sup>.

لنا ما رُوِيَ أَنَّ النبي ﷺ صَلَّى يَوْمَ الفِطْرِ فلم يُصَلِّ قَبْلَها ولا بَعْدَها. وهي رواية ابن عباس<sup>(٧)</sup>، ورواية ابن عمر: خرجَ يومَ عيدٍ فلم يُصَلِّ قَبْلَها

(١) أخرجه البخاري في تقصير الصلاة (١١١٢) باب إذا ارتحل بعدما زاغت الشمس،

ومسلم في صلاة المسافرين (٧٠٤) باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج - باب الخطبة أيام منى، ومسلم في الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر.

(٣) أخرجاه في الموضعين السابقين.

(٤) فتح القدير (٤٢٤/١)، الدر المختار (٧٧٧/١)، اللباب (١١٧/١)، مراقي الفلاح: ٩٠.

(٥) كشف القناع (٦٢/٢ - ٦٣)، المغني (٣٨٧/٢ - ٣٨٩، ٣٩٩).

(٦) المهذب (١١٩/١)، مغني المحتاج (٢١٣/١).

(٧) أخرجه البخاري في العيدين (٩٦٤) باب الخطبة بعد العيد، وحديث (٩٨٩) =

ولا بَعْدَهَا<sup>(١)</sup>. قال الترمذي: الحديثان صحيحان.

♦ **مسألة ٢٦:** لا يُصَلَّى على الجنازة عند طُلُوع الشمس ولا بعد قيامها وغروبها<sup>(٢)</sup>، وبه قال أحمد. وقال الشافعي: يجوز.

لنا حديث عُبَيْدِ بْنِ عامر: «ثلاثُ ساعات كان رسولُ الله ﷺ نهانا أن نصلي فيهنَّ، أو نَقْبُرَ فيهنَّ مَوْتَانَا». تَفَرَّدَ به مسلم<sup>(٣)</sup>.

♦ **مسألة ٢٧:** يُكْرَهُ الجلوسُ قَبْلَ أن تُوضَعَ الجنازةُ، وبه قال أحمد، وقال الشافعي: لا يُكره.

لنا «إذا رَأَيْتُمُ الجنازةَ فقوموا فمن تَبِعَهَا فلا يَقْعُدْ حتى تُوضَعَ» أخرجاه<sup>(٤)</sup>.

---

= باب الصلاة قبل العيد وبعدها، ومسلم في العيدين: ١٣ - (٨٨٤) باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى.

(١) أخرجه الترمذي في الصلاة، ح (٥٣٨) باب ما جاء لا صلاة قبل صلاة العيد ولا بعدها، وأحمد (٢٥٧/٢)، والحاكم (٢٩٥/١) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٢) يكره تحريماً ولا يُصَلَّى على الجنازة في الأوقات الخمسة التي ورد النهي عن الصلاة فيها: عند طُلُوع الشمس، وغروبها، واستوائها، وما بعد صلاة الصبح حتى الطلوع، وما بعد صلاة العصر حتى الغروب = هذا عند الحنفية، بينما قال الشافعية بجواز فعل صلاة الجنازة في جميع الأوقات لأنها صلاة لها سبب، فجاز فعلها في كل وقت، وقال المالكية والحنابلة: تحرم، ولا يُصلى على الجنازة في الأوقات الثلاث التي ورد النهي عن الصلاة فيها، وهي وقت الطلوع والغروب والزوال لظاهر حديث عُبَيْدِ بْنِ عامر: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيها وأن نقبر موتانا...» الحديث.

بدائع الصنائع (٣١٦/١ - ٣١٧)، المبسوط للسرخسي (٦٨/٢)، المذهب (١٣٢/١)، بداية المجتهد (٢٣٤/١)، المغني (١٣٢/١)، الفقه الإسلامي وأدلته (٥٠١/٢).

(٣) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين (٨٣١) باب في الأوقات التي تُنهي عن الصلاة فيها، والنسائي (٢٧٥/١)، والطحاوي في شرح المعاني (١٥٥/١).

(٤) أخرجه البخاري في الجنائز، ح (١٣١٠) باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال، فتح الباري (١٧٨/٣)، ومسلم في صلاة الجنائز: ٧٦ - (٩٥٩)، ص (٦٦٠/٢)، والترمذي (١٤٠٣)، والنسائي (٤٤/٤).



♦ مسألة ٢٨: إذا تُصَدِّقَ عن الميتِ صَحٌّ وانتَفَعَ به، وبه قال أحمد، وكذلك قال في الصلاة والقراءة: وقال الشافعيُّ لا يصحُّ من ذلك شيءٌ<sup>(١)</sup>.

(١) أجمع العلماء على انتفاع الميت بالدعاء والاستغفار بنحو: اللهم اغفر له، واللهم ارحمه، والصدقة، وأداء الواجبات البدنية - المالية التي تدخلها النيابة كالحج، لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾، ودعا النبي ﷺ لأبي سلمة حين مات، وللميت الذي صلى عليه في حديث عوف بن مالك، ولكل ميت صلى عليه. وسأل رجل النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله: إن أمي ماتت، فينفعها إن تصدقت عنها؟ قال: نعم»، وجاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله، إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً، لا يستطيع أن يشب على الرحلة، أفأحج عنه؟ قال: أرايت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيته؟ قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق أن يقضى» وقال للذي سأله: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، أفأصوم عنه؟ قال: «نعم». ورأي متقدمي المالكية والمشهور عند الشافعية الأوائل: عدم وصول ثواب العبادات المحضة لغير فاعلها.

قال الحنفية: المختار عدم كراهة إجلاس القارئ ليقروا عند القبر، وقالوا في باب الحج عن الغير: للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره؛ صلاة كان عمله، أو صوماً أو صدقة أو غيرها، وأن ذلك لا ينقص من أجره شيئاً.

وقال الحنابلة: لا بأس بالقراءة عند القبر، للحديث المتقدم: «من دخل المقابر، فقرأ سورة يس، خفف عنهم يومئذ، وكان له بعدد من فيها حسنات» وحديث «من زار قبر والديه، فقرأ عنده أو عندهما يس، غفر له».

وقال المالكية: تكره القراءة على الميت بعد موته وعلى قبره؛ لأنه ليس من عمل السلف، لكن المتأخرون على أنه لا بأس بقراءة القرآن والذكر وجعل ثوابه للميت، ويحصل له الأجر إن شاء الله.

وقال الشافعية: المشهور أنه لا ينفع الميت ثواب غير عمله، كالصلاة عنه قضاء أو غيرها وقراءة القرآن. وحقق المتأخرون منهم وصول ثواب القراءة للميت، كالفاتحة وغيرها. وعليه عمل الناس، وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن. وإذا ثبت أن الفاتحة تنفع الحي الملدوغ، وأقر النبي ﷺ ذلك بقوله: «وما يدريك أنها رقية؟» كان نفع الميت بها أولى. =

لنا ما رُوِيَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ تُوْفِيَتْ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ:  
 إِنَّ أُمِّي تُوْفِيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا بِشَيْءٍ؟ قَالَ:  
 «نعم». قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُ أَنَّ حَائِطِي<sup>(١)</sup> الْمَخْرُوفَ صَدَقَ عَنْهَا. انْفَرَدَ بِهِ  
 الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>.



= وبذلك يكون مذهب متأخري الشافعية كمذهب الأئمة الثلاثة: أن ثواب القراءة يصل  
 إلى الميت، قال السبكي: والذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصد به  
 نفع الميت وتخفيف ما هو فيه، نفعه، إذ ثبت أن الفاتحة لما قصد بها القارئ نفع  
 الملدوغ نفعته، وأقره النبي ﷺ بقوله: «وما يدريك أنها رقية» وإذا نفعت الحي بالقصد،  
 كان نفع الميت بها أولى. وقد جوز القاضي حسين الاستئجار على قراءة القرآن عند  
 الميت، قال ابن الصلاح: وينبغي أن يقول: «اللهم أوصل ثواب ما قرأنا لفلان» فيجعله  
 دعاء، ولا يختلف في ذلك القريب والبعيد، وينبغي الجزم بنفع هذا؛ لأنه إذا نفع الدعاء  
 وجاز بما ليس للداعي، فلأن يجوز بما له أولى، وهذا لا يختص بالقراءة، بل يجري في  
 سائر الأعمال.

وانظر في هذه المسألة: الدر المختار ورد المختار: (٨٤٤/١) وما بعدها، فتح القدير:  
 (٤٧٣/١)، شرح الرسالة: (٢٨٩/١)، الشرح الكبير: (٤٢٣/١)، الشرح الصغير:  
 (٥٦٨/١، ٥٨٠)، مغني المحتاج: (٦٩/٣ - ٧٠)، المغني: (٥٦٦/٢ - ٥٧٠)، كشف  
 القناع: (١٩١/٢)، المذهب: (٤٦٤/١)، الفقه الإسلامي وأدلته (٥٥٠/٢).

(١) أي بستاني الذي يسمى المخرف، والمخرف في الأصل مجنى الثمار وعند الخطابي  
 بزيادة ألف بعد الراء. (الكوثري).

(٢) أخرجه البخاري في الوصايا (٢٧٧٠) باب «إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز»،  
 وكذلك «الصدقة»، فتح الباري (٣٩٦/٥).

وأخرجه أبو داود في الوصايا - باب «ما جاء فيمن مات من غير وصية يتصدق عنه»،  
 والترمذي في الزكاة - باب «ما جاء في الصدقة عن الميت»، والنسائي في الوصايا - باب  
 «فضل الصدقة عن الميت».

## الزكاة

♦ مسألة ٢٩: الزكاة واجبة في الخيل السائمة<sup>(١)</sup>، وقالوا: لا زكاة في الخيل<sup>(٢)</sup>.

دليلهم: «عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ»<sup>(٣)</sup>.  
ولنا أن رسول الله ﷺ ذكرَ الخيلَ فقال: «وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَتَعَفُّفًا، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظَهْرِهَا، فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ» أخرجاه<sup>(٤)</sup>.  
وما ذكرناه أولى لأنَّ حَدِيثَهُمْ لَيْسَ فِي الصَّحَاحِ، وَلَوْ صَحَّ فَيَحْمِلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلتَّجَارَةِ وَالِاسْتِمَاءِ.



(١) قال أبو حنيفة: تجب الزكاة في الخيل، وقال الصحابيان ويقولهما يُفتى: لا زكاة في الخيل إلا أن تكون للتجارة، ودليله حديث جابر: «فِي كُلِّ فَرَسٍ سَائِمَةٌ دِينَارٌ، أَوْ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ» = أخرج به البيهقي والدارقطني بإسناد ضعيف. على أن لأبي حنيفة حجة أخرى ما رواه عبد الرزاق في المصنف (٣٥/٤) أن عثمان كان يصدق الخيل، وأن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصدقة الخيل.

بدائع الصنائع (٣٤/٢)، فتح القدير (٥٠٢/١)، الدر المختار (٢٥/٢)، الكتاب مع اللباب (١٤٥/١)، المبسوط (١٨٨/٢).

(٢) وقال بقية الأئمة: لا زكاة في الخيل إلا أن تكون للتجارة، ودليلهم حديث «ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه» = رواه الجماعة، وأما الفاروق عمر فلأنما أخذ من حائزي الخيل شيئاً تبرعوا به.

مغني المحتاج (٣٦٩/١)، بداية المجتهد (٢٤٣/١)، الشرح الصغير (٥٨٩/١)، المغني (٦٢٠/٢)، الفقه الإسلامي وأدلته (٨٤٦/٢ - ٨٤٧).

(٣) أخرج أبو داود (١٥٧٢)، والترمذي (٦٢٠)، والنسائي (٣٧/٥).

(٤) أخرج البخاري في الجهاد (٢٨٦٠)، باب الخيل ثلاثة، ومسلم في الزكاة باب إنم مانع الزكاة.

## الصوم

♦ **مسألة ٢٩:** الصائم إذا أكل ناسياً لم يبطل صومه، وقال مالك: يبطل.

لنا حديث أبي هريرة: «من نسي فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه» أخرجاه<sup>(١)</sup>.

♦ **مسألة ٣٠:** لا تكره القبلة للصائم إذا أمن على نفسه. وقال مالك: تكره.

لنا أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم = أخرجاه<sup>(٢)</sup>.

وله: أن رجلاً قبل امرأته وهما صائمان فسئل النبي ﷺ عن ذلك، فقال: «فقد أفطرا» وهذا ليس بشيء<sup>(٣)</sup>.

♦ **مسألة ٣١:** الحجام لا تفتّر الصائم لما روى ابن عباس: «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم» قال فيه الترمذي هذا حديث صحيح<sup>(٤)</sup>. واحتج المخالف بما روي «أفطر الحاجم والمحجوم»<sup>(٥)</sup> وهو حديث ضعيف<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في الصوم (١٩٣٣)، فتح الباري (١٥٥/٤) باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً، ومسلم في الصيام: ١٧١ - (١١٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في الصوم - باب القبلة للصائم، ومسلم في الصيام، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته.

(٣) أخرجه أحمد (٣٢٩/٦)، وقال الدارقطني: هذا لا يثبت. التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي (٣٤٤/٥).

(٤) أخرجه أحمد (٢٤٤/١)، وأبو داود (٢٣٧٣)، والترمذي (٧٧٧-٧٧٥)، وابن ماجه (١٦٨٢).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٧٥٢٣)، وأحمد (٤٦٥/٣)، والترمذي (٧٧٤)، وابن حبان (٣٥٣٥). عند بعضهم أو مؤول. (الكوثري).

## الحج

- ♦ **مسألة ٣٣:** القرآن أفضل من الأفراد<sup>(١)</sup> لما روى أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يلبي بالحج والعمرة يقول: «لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا» أخرجاه<sup>(٢)</sup>. وقال الشافعي: الأفراد أفضل<sup>(٣)</sup>. وله ما رواه مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ أفرد الحج = وهذا من أفراد مسلم<sup>(٤)</sup>. وحديثنا متفق عليه.
- ♦ **مسألة ٣٤:** يصح نكاح المحرم، وقال أحمد: لا يصح العقد<sup>(٥)</sup>.

- (١) فتح القدير (١٩٩/٢)، بدائع الصنائع (١٦٧/٢)، المبسوط (٢٥/٤)، اللباب مع الكتاب (٩٢/١)، تبيين الحقائق (٤٠/٢)، وقد حقق ابن قيم الجوزية في «زاد المعاد» أن رسول الله ﷺ أحرم قارناً لبضعة وعشرين حديثاً صحيحة صريحة في ذلك.
- (٢) أخرجه البخاري في المغازي (٤٣٥٣) باب بعث علي بن أبي طالب، فتح الباري (٧٠/٨)، ومسلم في الحج - باب الأفراد والقران بالحج والعمرة.
- (٣) المهذب (٢٠٠/١)، المجموع (٣٧/٧)، مغني المحتاج (٥١٤/١).
- (٤) أخرجه مالك في الموطأ (٣٣٥/١)، ومن طريق مالك أخرجه مسلم في الحج، باب «بيان وجوه الإحرام» ح: ١٢٢ - (١٢١١) في طبعة عبد الباقي، وأبو داود في المناسك (١٧٧٧) باب «إفراد الحج» (١٥٢/٢)، والترمذي في الحج (٨٢٠) باب «ما جاء في إفراد الحج» (١٨٣/٣)، والنسائي في المناسك (١٤٥/٥) باب «إفراد الحج»، وابن ماجه في المناسك (٢٩٦٤) باب «الإفراد بالحج» (٩٨٨/٢).
- (٥) لا يصح النكاح في إحرام العاقدین أو الزوجة بحج أو عمرة أو بهما أو مطلقاً صحيحاً أو فاسداً، وإن عقده الإمام، أو كان بين التحليلين، لحديث: «لا ينكح المحرم ولا ينكح». وقد قال الجمهور أنه لا يجوز نكاح المحرم، فلا ينكح ولا ينكح، فإن فعل فالنكاح باطل. وقال أبو حنيفة: لا بأس بذلك. لتعارض حديثين: حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم، وقال محمد بن الحسن: لا نعلم أحداً ينبغي أن يكون أعلم بتزوج رسول الله ﷺ ميمونة من ابن عباس، وحديث ميمونة أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال، وإذا قلنا: تعارض الفعل فسقط الاستدلال به، فيرجح القول، وهو حديث «لا ينكح المحرم ولا ينكح».

لنا حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم.  
أخرجاه<sup>(١)</sup>.

وله: «لا ينكح المحرم ولا يخطب» وهو من أفراد مسلم<sup>(٢)</sup>.



## الشفعة

◆ مسألة ٣٥: الشفعة تُستحقُّ بالجوار، وقال الشافعي: لا تُستحقُّ.

لنا قوله عليه السلام: «الجارُ أحقُّ بصقبيهِ» أخرجاه<sup>(٣)</sup>.

(١) الحديث أخرجه البخاري في النكاح، ح (٥١١٤)، باب «نكاح المحرم» (١٦٥/٩) من فتح الباري. وأخرجه مسلم في النكاح، باب «تحريم نكاح المحرم»، برقم (٤٦-١٤١٠)، ص (١٠٣١/٢) في طبعة عبد الباقي. والترمذي في الحج، ح (٨٤٤)، باب ما جاء في الرخصة في ذلك (٢٠١/٣)، وقال: صحيح، والنسائي في المناسك (١٩١/٥)، وفي النكاح (٨٧/٦)، وابن ماجه (١٩٦٥)، والبيهقي في السنن (٢١٠/٧)، وفي معرفة السنن (٩٧٤٠/٧)، والطحاوي (٢٦٩/٢).

(٢) الموطأ (٣٤٨/١)، والموطأ برواية محمد بن الحسن: ٤٣٦، الحديث (١٤٩)، وأخرجه مسلم في النكاح باب «تحريم نكاح المحرم» ح: (٤١ - ١٤٠٩)، ص (١٠٣٠/٢)، وأبو داود في الحج، ح (١٨٤١ - ١٨٤٢)، باب «المحرم يتزوج» (١٦٩/٢)، والترمذي فيه، ح (٨٤٠)، باب «ما جاء في كراهية تزويج المحرم» (١٩٠/٣) وقال: حسن صحيح، والنسائي في المناسك (١٩٢/٥)، باب «النهي عن ذلك» وفي النكاح (٨٩-٨٨)، باب «النهي عن نكاح المحرم»، وابن ماجه في النكاح، ح (١٩٦٦)، باب «المحرم يتزوج» (٦٣٢/١) كما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٨/٢)، والطيالسي (٧٤)، والإمام أحمد (٦٨٠٦٤/١)، والدارمي (٣٧/٢)، والبيهقي في السنن (٦٥/٥)، وفي «معرفة السنن والآثار» (٩٧٣٨/٧).

(٣) أخرجه البخاري في الحيل (٦٩٧٧) و(٦٩٧٨) باب في الهبة والشفعة، وفي كتاب الشفعة، ح (٢٢٥٨) باب عرض الشفعة على صاحبها، فتح الباري (٤٣٧/٤)، ومسلم في المساقاة (١٦٠٨) باب الشفعة (١٢٢٩/٣).

وله قوله عليه السلام: «الشُّفْعَةُ فيما لم يقسم» انفرد به البخاري<sup>(١)</sup>،  
وحديثنا أولى لأنه متفق عليه.



## الإجارة

◆ مسألة ٣٦: يجوز أخذ الإجرة على الحِجَامَةِ، وقال أحمد: لا يجوزُ

الإجارة.

لنا أن رسول الله ﷺ احتجَمَ وأعطى الحِجَّامَ أجرَهُ. أخرجاه<sup>(٢)</sup>. وله  
أحاديث ضعاف<sup>(٣)</sup>.



---

(١) أخرجه البخاري في البيوع (٢٢١٤)، باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً، فتح  
الباري (٤٠٨/٤).

(٢) أخرجه البخاري في الإجارة، ح (٢٢٧٨)، باب خراج الدم، وفي الطب (٥٦٩١) باب  
السعوط، ومسلم في المساقاة: ٦٥ - (٢٥٧٧) باب حل إجرة الحِجَامَةِ.

(٣) ليس كلها ضعاف، فمنها ما أخرجه مسلم في المساقاة، ح: ٤١ - (١٥٦٨) عن رافع بن  
خديج أن رسول الله ﷺ، قال: كسبُ الحِجَامِ خبيث، وأخرجه أيضاً الترمذي (١٢٧٥)،  
وقال: حديث رافع حديث حسن صحيح.

## النكاح

♦ **مسألة ٣٧:** الاشتغال بالنكاح أفضل من التخلي لنفل العبادة<sup>(١)</sup>.

لنا قوله ﷺ: «لكن أصوم، وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: الاشتغال بالتخلي للنفل أفضل، وله فيه أحاديث واهية.

♦ **مسألة ٣٨:** النكاح بغير الولي يصح، وقال الشافعي: لا يصح<sup>(٣)</sup>.

لنا قوله ﷺ: «الأيّم أحقّ بنفسها من وليها، والبكر تُستأذن في نفسها، وأذنها صماتها»<sup>(٤)</sup>. وكذلك روى عن خنساء ابنة خذّام أنّ أباه زوجها وهي كارهة، وكانت ثيبه، فردّ النبي ﷺ نكاحها. انفرد به البخاري<sup>(٥)</sup>، ودليل الشافعي في ذلك أحاديث ضعاف.

(١) يستحب عند الجمهور - غير الشافعية الزواج، وقال الشافعية: الاشتغال بالعبادة لغير

التائق (المشتاق) أفضل من الزواج، ودليلهم الآية ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩] في

مدح سيدنا يحيى، والحصور: الذي لا يأتي النساء مع القدرة على إتيانهن، فلو كان

الزواج أفضل لما مدح بتركه، وقد ردّ على هذا بأنه شرع من قبلنا، وأن شريعتنا قد نسخته.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في أول كتاب النكاح، ومسلم في النكاح من حديث ثابت عن أنس.

(٣) الولي في النكاح شرط عند الجمهور غير الحنفية، فلا يصح الزواج إلا بولي، لقوله

تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] قال الشافعي: هي أصرح آية في

اعتبار الولي، وإلا لما كان لعضله معنى، ولقوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي».

(٤) أخرجه مالك (٥٢٤/٢)، والشافعي في الأم (١٧/٥)، ومسلم في النكاح: ٦٦-

(١٤٢١) باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت.

(٥) أخرجه البخاري في النكاح - باب إذا زوج ابته وهي كارهة فنكاحه مردود.



♦ **مسألة ٣٩:** يجوزُ النكاحُ بلفظ الهبة والتمليك. وما كان في معناه،

وقال الشافعيُّ لا يجوزُ إلا بلفظ التزويج والإنكاح.

لنا ما رُوِيَ أنَّ امرأةً جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، جئتُ  
أهَبُ لَكَ نَفْسِي، فنظرَ إليها رسولُ الله ﷺ، فصعدَ النَّظَرَ وصوبَهُ، ثم طأطأ  
رأسه. الحديث بطوله. وفي آخره قال: «قد ملَّكتُكها بما معَكَ من القرآن». <sup>(١)</sup>  
أخرجاه في الصحيحين.

♦ **مسألة ٤٠:** إذا كان الوليُّ ممن يجوزُ له التزويجُ يجوزُ له أن يتولَّى

طرفيَّ العقد كابن العم، والمعتق.

لنا ما روى أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ: أعتقَ صفية بنت حُيٍّ  
وجعلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا = أخرجاه في الصحيحين <sup>(٢)</sup>.

وقال: الشافعيُّ ليس له ذلك.

♦ **مسألة ٤١:** إذا تزوَّج امرأةً ولم يُسمَّ لها مهرًا جازَ ولها مهرٌ مثلها،

وقال الشافعي: لا يصحُّ النكاح.

ولنا ما رُوِيَ عَنْ عَلْقَمَةَ، قال أُتِيَ عبد الله في امرأة تزوَّجها رجلٌ ثم  
ماتَ عنها ولم يفرضْ لها صداقًا، ولم يكن دَخَلَ بها، فاختلفوا إليه، فقال:  
أرى لها مثلَ صَدَاقِ نِسَائِهَا ولها الميراث. وعليها العدة، فشهدَ مَعْقِلُ بن سِنان  
النخعي أن النبي ﷺ قَضَى في بَرُوعَ بنتِ واشِقٍ بمثلِ ما قَضَى.

(١) أخرج البخاري في النكاح، ح (٥٠٨٧)، باب تزويج المعسر، وباب الصداق وجواز  
كونه تعليم قرآن وخاتم حديد.

(٢) أخرجه البخاري في النكاح (٥١٦٩) باب الوليمة ولو بشاة، و(٥٠٨٦) باب من جعل  
عتق الأمة صداقها، وفي المغازي (٤٢٠٠) باب غزوة خيبر، ومسلم في النكاح، باب  
فضيلة إعتاق أمة ثم يتزوجها.

قال الترمذي هذا حديث صحيح<sup>(١)</sup>.

♦ مسألة ٤٢: إذا تزوج امرأة على امرأة في القسم سواء، ولا تفضل الثانية بشيء. وقال الشافعي: تفضل البكر بسبع، والثيب بثلاث.

لنا ما روي عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام وقال: «إنه ليس لك على أهلِكَ هوانٌ فإن شئت سبعتُ لك، وإن سبعت لك سبعت لنسائي» انفرد به مسلم<sup>(٢)</sup>.

وله ما روي أن أنس بن مالك قال: لو شئت أن أقول قال رسول الله ﷺ ولكنه قال: السنة إذا تزوج الرجل البكر على امرأته أقام عندها سبعا، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً قال الترمذي: هذا حديث صحيح<sup>(٣)</sup>. وما ذكرناه أولى لوجهين:

أحدهما: إن حديث أنس غير مرفوع.

والثاني: إن ما انفرد به مسلم أقوى مما انفرد به الترمذي.



---

(١) أخرجه أبو داود في النكاح (٢١١٤ - ٢١١٦) باب في تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات، والترمذي فيه (١٤٤٥) باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، وابن ماجه (١٨٩١).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٥٢٩/٢)، والشافعي في الأم (١١٠/٥)، ومسلم في النكاح، باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف.

(٣) أخرجه الترمذي (١١٣٩)، وأبو داود (٢١٢٤).

## الطلاق

♦ مسألة ٤٣: إرسال الثلاث في طهر واحد بدعة وحرام. وقال

الشافعي: مباح.

لنا ما روي أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر النبي ﷺ عن ذلك. فقال: «مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء» أخرجاه في الصحيحين<sup>(١)</sup>.



---

(١) موطأ مالك (٥٧٦/٢)، والام (١٨٠/٥)، وفتح الباري (٣٤٥/٩)، ومسلم في الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض.

## اللعان

♦ مسألة ٤٤: المتلاعنان لا تقع الفرقة بينهما إلا بتفريق الحاكم. وقال

الشافعي: تقع بلعان الزوج وحده.

لنا ما رُوي عن ابن عمر أنه سُئل عن المتلاعنين أيفرق بينهما؟ فقال: نعم لأن رسول الله ﷺ فرق بينهما بعد أن تلاعنا أخرجاه في الصحيحين<sup>(١)</sup>. فإن قيل ففي الصحيحين أيضاً من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا سبيل لك عليها» قلنا: إنما ظن أن له المطالبة بالمهر وهذا في تمام الحديث أنه قال: يا رسول الله مالي قال: «لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها».



## القصاص

♦ مسألة ٤٥: يجرى القصاص في كسر السن كما يجرى في قلعها.

وقال الشافعي: لا يجرى في الكسر لنا حديث أنس أن الربيع بنت النضر عمته لطمت جارية فكسرت سنها، ففرضوا عليهم الأرش، فأبوا، فطلبوا العفو فأبوا، فأتوا النبي ﷺ فأمرهم بالقصاص. الحديث بطوله انفرد به البخاري<sup>(٢)</sup>.



---

(١) الموطأ (٥٦٧/٢)، والام (١٢٦/٥)، وأخرجه البخاري في الطلاق، ح (٥٣١٥) باب يلحق الولد بالملاعنة، فتح الباري (٤٦٠/٩)، ومسلم في اللعان، وأبو داود (٢٢٥٩)، والترمذي (١٢٠٣)، والنسائي (١٧٨/٦)، وابن ماجه، ح (٢٠٦٩).

(٢) أخرجه البخاري في تفسير سورة البقرة، ومسلم في الحدود، باب إثبات القصاص في الأسنان، والنسائي في القسامة (٢٦/٨).

## القسامة

♦ مسألة ٤٦: يبدأ في القسامة بأيمان المدعى عليهم. وقال أحمد:

بأيمان المدعين.

لنا أن النبي ﷺ قال لهم: «تأتون بالبينة على من قتله. قالوا: ما لنا ببينة. قال: فتحلفون. قالوا: لا نرضى بأيمان اليهود، فكره رسول الله ﷺ أن يطل دمه فوداه بمائة من إبل الصدقة أخرجاه<sup>(١)</sup>».

وفي الصحيحين: بدأ أنه بأيمان المدعين، وما ذكرناه أولى لقوله عليه السلام: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر».



---

(١) أخرجه البخاري في الأدب، ح (٦١٤٢)، باب إكرام الكبير، وفي الجهاد (٣١٧٣) باب الموادعة، وفي الديات (٦٨٩٨) باب القسامة... ومسلم في القسامة (١٢٩١/٣) وما بعدها، باب القسامة.

## الحدود

♦ **مسألة ٤٧:** حد الزنا لا يثبت إلا بإقراره أربع مرات<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: يثبت بإقراره مرة واحدة<sup>(٢)</sup>.

لنا حديث أبي هريرة قال: جاء ماعز الأسلمي إلى رسول الله ﷺ فقال: أنه قد زنى. فاعرض عنه. ثم جاءه من شقه الآخر فقال يا رسول الله أنه قد زنى فأمر به في الرابعة فرجم، وفي الصحيحين فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ وقال: «أبك جنون؟» قال: لا يا رسول الله. قال: أحصنت؟ قال: نعم يا رسول الله. قال: اذهبوا به فارجموه<sup>(٣)</sup>.

♦ **مسألة ٤٨:** حد الشرب ثمانون. وقال الشافعي أربعون.

لنا أن عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر وهذا حديث صحيح<sup>(٤)</sup>، فإن قيل أن النبي ﷺ جلد نحواً من أربعين. قلنا: كان تعزيراً لا حداً لأنه لو كان حداً لما جاز لهم المجاوزة.



(١) بدائع الصنائع (٤٩/٧ - ٥١)، فتح القدير (١١٧/٤)، المبسوط (٩١/٩).

(٢) مغني المحتاج (١٥٠/٤).

(٣) أخرجه البخاري في الحدود (٦٨١٥) و(٦٨٢٥)، ومسلم في الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا.

(٤) أخرجه مسلم في الحدود - باب حد الخمر، والترمذي (١٤٦٨)، وأبو داود (٤٤٧٩).

## السير

♦ مسألة ٤٩: لا يقتل الشيخ الفاني، ولا الرهبان، ولا العميان، ولا  
الزمنى، ولا المرأة إلا إن كان لهم رأي، وقال الشافعي يقتلون في أحد قوليهِ.  
لنا ما روي أن امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله ﷺ مقتولة  
فأنكر رسول الله ﷺ ذلك ونهى عن قتل النساء، والصبيان. قال الترمذي: هذا  
حديث صحيح<sup>(١)</sup>.



---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد (٣٠١٤) باب قتل الصبيان في الحرب، و(٣٠١٥)، باب قتل  
النساء في الحرب، ومسلم في الجهاد، باب تحريم قتل النساء والصبيان، وأبو داود  
(٢٦٦٨)، والترمذي (١٥٦٩)، وابن ماجه (٢٨٤١).

## الصيد

♦ مسألة ٥٠: إذا أكل الكلب من الصيد لم يؤكل خلافاً لأحد قولي الشافعي، وقولي أحمد، وقول مالك. لنا ما روى عدي بن حاتم، قال: سألتُ رسول الله ﷺ فقال: «إذا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ المَعْلَمَ فقتلَ فكلْ، وإذا أكل فلا تأكل، فإنما أمسكه على نفسه». أخرجاه<sup>(١)</sup>.

هذا آخر ما أردنا ذكره من الانتصار والترجيح ولم نستقص من كل باب الغاية ولا بلغنا النهاية، وإنما ذكرنا من كل باب نبذة إذ كان المقصود منه الاختصار كيلا يؤدي إلى الملل والإضجار.

تم الكتاب بحمد الله وعونه

والحمد لله أولاً وآخراً



---

(١) أخرجه البخاري في الصيد والذبائح (٥٤٨٣)، باب إذا أكل الكلب، فتح الباري (٦٠٩/٩)، ومسلم في الصيد والذبائح ح: ٦ - (١٩٢٩)، باب الصيد بالكلاب المعلمة، ص (١٥٣١/٣).

تمت كتاب التخریجات ضحی يوم الاثنين (٣) محرم ١٤٢٨هـ، المصادف ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٧م. حامداً وشاكراً



## فهرس الانتصار

الموضوع	الصفحة
كلمة عن المفاضلة بين الأئمة علماء المذاهب .....	٥
كتاب الانتصار ومنهج تأليفه .....	٧
ترجمة المؤلف : شيوخه ، تلاميذه ، مؤلفاته .....	٨
مقدمة المصنّف في سبب تأليفه للكتاب وتبويبه وتسميته .....	٨
الباب الأول : في ذكر ثناء المحدثين على أبي حنيفة وتوثيقهم إياه ، وروايتهم عنه .....	١٠
الباب الثاني : في وجه الجواب عن مثالب ذكرها عنه بعض المحدثين .....	١٤
١- الجواب عن قولهم في حفظ الإمام أبي حنيفة .....	١٤
٢- الجواب عن قولهم إنه كان مرجئاً جهمياً .....	١٥
٣- الجواب عن قولهم إنه خالف بعض الأحاديث وأخذ بالقياس ....	١٥
الباب الثالث : في ذكر نبذة من مناقب الإمام أبي حنيفة .....	١٧
الباب الرابع : في ذكر مَنْ لَقِيَ من الصحابة .....	١٩
روايته عن أنس بن مالك .....	١٩
روايته عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزيدي .....	٢٠
روايته عن عبد الله بن أنيس .....	٢٢
إرساله عن جابر بن عبد الله .....	٢٣
سماعه عبد الله بن أبي أوفى .....	٢٣
إرساله عن وائلة بن الأسقع .....	٢٣

الباب الخامس : في تفضيله على غيره	٢٤
الدليل على ذلك من الكتاب	٢٤
الدليل على ذلك من السنة	٢٤
الدليل على ذلك من المعقول	٢٥
الباب السادس : في تفضيل مذهبه على مذهب غيره والدليل على ذلك	٢٧
١- تصريح الشافعي أن الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة	٢٧
٢- من ثبت كونه أفضل ثبت أن مذهبه أفضل	٢٧
٣- اضطرار الناس إلى العمل بمذهبه	٢٧
٤- أخذه بالكتاب والسنة الصحيحة	٢٧
الباب السابع : في أن الأخذ بمذهبه أحوط للإمام والأمة	٢٨
بيان أن مذهبه أصلح للولاة	٢٨
بيان أن مذهبه أدفع للخرج عن الأمة	٢٩
الباب الثامن : في أخذه بالكتاب والسنة الصحيحة مما يوجب ترجيح مذهبه	٣٠
أ- أخذه بالكتاب = ذكر أحد عشر مسألة أخذ بها بالكتاب، وخالف	
غيره الكتاب	٣٠
ب- أخذه بالسنة = وذكر خمسين مسألة أخذ بها بالسنة الصحيحة،	
وخالف غيره فأخذ بالأحاديث الضعيفة، أو الغير متفق عليها، وبيان	
وجوه الترجيح	٣٢
مسائل من الطهارة	٣٢
مسائل من الصلاة	٤٧
مسائل من الزكاة	٦١
مسائل من الصوم	٦٢
مسائل من الحج	٦٣
مسائل من الشفعة والإجارة	٦٤

٦٦	مسائل من النكاح .....
٦٩	مسائل من الطلاق ، واللعان .....
٧٠	مسائل من القصاص ، والقسامة .....
٧٢	مسائل من الحدود .....
٧٣	مسائل من السير والصيد .....
٧٥	المحتوى .....



صدر حديثاً

# كتاب الشتر

عَنْ فَرَضِيَّةِ الْوُتْرِ

تأليف المحدث الفقيه الشيخ

عبد الغني بن إسماعيل الشاذلي

المتوفى سنة ١١٤٣ هـ - عن ٩٣ سنة

صدر حديثاً

# حكاية الخطيب

الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحبشي الدمشقي

المعروف بابن قتيبة الجوزية

ولد سنة ٦٩١ ونوي سنة ٧٥١ هـ

رحمه الله تعالى